شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا

شركة مساهمة مصرية طبقاً لإحكام القانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١

رئيس مجلس الإدارة

السادة/ البورصة المصريه

تحيه طيبه وبعد/...

نتشـــرف بأن نرسل لسيادتكم طيه :-

- **صورة من محضر الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة فى ٢٠٢٢/١٠/١٦ وســوف نــوافيكم بصورة من ذات المحضر بعد توثيقه من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.**

شاكرين لسيادتكم حسن تعاونكم معنا

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس مجلس الإدارة

مع تحياتى

"دكتور/ عادل مختار عصفور"

المركز الرئيسى : ١٩ ش الجلاء – طنطا ت: ٠٤٠/٣٥٤٨٣٨٤ – ٠٤٠/٣٥٤٨٥٤٧ تلفاكس

deltamills 3@gmail.com E-mail deltamillscomputer@gmail.com

شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا

شركة مساهمة مصرية
طبقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١
مكتب رئيس مجلس الإدارة
١٩ شارع الجلاء - طنطا

محضـــر
اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة
بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠٢٢ م

*****

انعقدت الجمعية العامة العادية لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا فى الساعة الثالثة عصراً يوم الأحد الموافق ٢٠٢٢/١٠/١٦ م بمقر (نادي ضباط الحرس الجمهوري - قاعه القصر الكبير)- تقاطع شارع الطيران مع شارع صلاح سالم - عمارات العبور بجوار عمارة (١) برئاسة :-

السيد الدكتور / عادل مختار عصفور رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية

ويحضور كل من السادة :-

١ - ممثلى الشركة القابضة للصناعات الغذائية :-

السيد الدكتور / فاروق اسماعيل احمد	رئيس مجلس الادارة غير المتفرغ
السيد اللواء / احمد حسنين عبدالعزيز	العضو المنتدب الرئيس التنفيذي
السيد المحاسب/ مجدى الشاطر بصيلى عبد الجليل	العضو المنتدب المتفرغ لشئون المطاحن والمضارب والسلع
السيد الدكتور / علاء الدين ناجي ابو العلا	العضو المنتدب للصناعات الغذائية
السيد اللواء / محمد ايهاب احمد سعد غانم	مستشار رئيس مجلس الادارة لشئون المكتب الفني
السيد الاستاذ/ ايمن صلاح الدين خليل	رئيس القطاعات القانونية
السيد المحاسب / عبدالعزيز علي عايد	رئيس القطاعات المالية
السيد المحاسب / محمود عبد الحليم عشماوى	رئيس قطاع مالية الشركات
السيدة المحاسبة / هاله فتحي عبدالحميد	مدير عام مالية الشركات
السيد المهندس / أشرف محمد سعد	مدير عام شئون مجلس الإدارة
الأستاذ / محمود محمد محمد العشماوي	مدير عام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
الأستاذ / محمد محمود عقرب	مدير عام المكتب الفني
الاستاذ / عبدالمنعم الخولي	مدير عام مالية الشركات
الدكتور / وليد محمد لطفي	مدير عام الشئون الفنية مطاحن
المهندس / محمد فوزى ابراهيم محمد	مدير عام الاستلام والتخزين

٢-ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات (إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب) :-

** السيد المحاسب / عمرو مختار السيد	وكيل أول الوزارة -مدير إدارة مراقب حسابات المطاحن
** السيد المحاسب / عماد وجيه شحاتة	نائب أول مدير الإدارة
** السيد المحاسب / ياسر مختار سيد إمام	مدير عام - نائب مدير الإدارة

٣ - مراقب الحسابات الخارجي :-

- السيد الأستاذ المحاسب / أحمد فؤاد الوطن مراقب الحسابات الخارجي

٤- وقد حضر الاجتماع السادة أعضاء مجلس الإدارة :-

١-	السيد المهندس / عبدالعزيز شكري ابراهيم	الرئيس التنفيذي	عن الشركة القابضة للصناعات الغذائية
٢-	السيد المحاسب/ ناصر مبروك مصطفى الموافي	عضو مجلس الإدارة المنتدب للشئون المالية والإدارية	عن الشركة القابضة للصناعات الغذائية
٣-	السيد المهندس / علي عبدالعزيز رزق	عضو مجلس الإدارة	عن الشركة القابضة للصناعات الغذائية
٤-	السيد المحاسب / السيد عبد الرحمن عبد المطلب	عضو مجلس الإدارة	عن المساهمين الأفراد - ممثل شركة مصر للتأمين
٥-	الآنسة / ياسمين أحمد ضياء الدين حسين	عضو مجلس الإدارة	عن المساهمين الأفراد - ممثل شركة الأهلى للاستثمارات
٦-	السيد المهندس / شريف يونس توفيق شريف	عضو مجلس الإدارة	ممثل إتحاد المساهمين العاملين

- ولم يحضر الإجتماع :-

ممثل الهيئة العامة للرقابة المالية

- لم يحضر ممثل عن الهيئة العامة للرقابة المالية

ممثل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

- لم يحضر ممثل عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

٥ - كما حضر الاجتماع :-

١- السيد الأستاذ/ عصام الدسوقي حامد - رئيس قطاع الموارد البشرية - رئيس اللجنة الإدارية المعاونة

٢- السيد المهندس / أيوب فهمي الشيخ - رئيس مجلس إدارة إتحاد العاملين المساهمين بالشركة

وقد تفضل السادة مراقبوا الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومراقب الحسابات الخارجي بمراجعة إجراءات عقد الجمعية العامة العادية وتبين صحتها ، كما تم مراجعة سجل حضور السادة أعضاء الجمعية والذي تضمن حضور ٢٠ مساهماً يمثلون ٣٨٣٦٧٥٣ سهما بنسبة ١ر٥١ ٪ من إجمالي رأس المال وذلك على النحو التالي :-

* الشركة القابضة للصناعات الغذائية	٢٠٢٨٨٠٠	سهماً
* إتحاد المساهمين العاملين	٩٤٥٤٥٠	سهماً
* باقي المساهمين	٨٦٢٥٠٣	سهما
باجمالي	٣٨٣٦٧٥٣	سهماً

وبذلك أعلن السيد الدكتور / عادل مختار محمد عصفور - رئيس الجمعية العامة للشركة اكتمال النصاب القانوني للانعقاد وصحة اجتماع الجمعية العامة .

==========

" وقائع الجلسة "

*****

فى بداية الاجتماع عرض الدكتور / عادل مختار محمد عصفور - رئيس الجمعية العامة للشركة النظر فى أمر:

تعيين كل من أمين السر وجامعى الأصوات :-

* وقد وافقت الجمعية على تعيين أمين السر وجامعى الأصوات على النحو التالى : -

- السيد الأستاذ / رمضان عبد الغفار أميناً للسر
- السيد المحاسب / عرفات بدراوى راغب مدير عام الاستثمار و التمويل
- السيد المحاسب/ محمد طاهر عزيز رئيس قطاع الحسابات والمراجعة
- السيد المحاسب / محمد مصطفي عبد الجواد مدير إدارة الاستثمار و التمويل

جامعى الأصوات

وقد بدأ السيد الدكتور / عادل مختار محمد عصفور - رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة للشركة حديثه بقوله :-

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون)
(ربنا عليك توكلنا واليك أنبنا واليك المصير) صدق الله العظيم

نبدأ أعمال الجمعية العامة العادية للنظر في اعتماد القوائم المالية حتي ٣٠ /٦/ ٢٠٢٢ لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا .

* أمين السر السيد / رمضان عبد الحميد عبد الغفار مديرعام المكتب الفني
* جامعى الأصوات :-

السيد المحاسب/ محمد طاهر عزيز رئيس قطاع الحسابات والمراجعه
السيد المحاسب / عرفات بدراوى راغب مدير عام الاستثمار والتمويل
السيد المحاسب/ محمد مصطفى عبد الجواد مدير ادارة الاستثمار والتمويل

نسبه الحضور ٥١،١٪ وبذلك يكتمل النصاب القانوني للانعقاد وصحه اجتماع الجمعية العامة

فى البداية باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة نرحب بالسادة :

السيد الاستاذ الدكتور / فاروق إسماعيل (رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية)
السيد اللواء / أحمد حسانين عبد العزيز (العضو المنتدب الرئيس التنفيذي الشركة القابضة للصناعات الغذائية)
السيد المحاسب/ مجدى الشاطر بصيلى عبدالجليل (العضو المنتدب المتفرغ لشئون المطاحن والسلع والمضارب)
السيد الدكتور / علاء الدين ناجي (العضو المنتدب المتفرغ لشئون الصناعات الغذائية)

والسادة رؤساء القطاعات بالشركة القابضة

كما نرحب بالسادة أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات(إدارة مراجعه حسابات المطاحن والمضارب)
السيد المحاسب / عمرو مختار السيد وكيل أول الوزارة –مدير الإدارة
السيد المحاسب/ عماد وجيه شحاته وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة
السيد المحاسب/ ياسر مختار سيد مدير عام - نائب اول مدير الإدارة

ونرحب بالمحاسب القانوني الأستاذ / احمد فؤاد الوطن أمين

[٤]

مراقب حسابات الشركة والسادة معاونيه

كما نرحب بالسادة / كبار المساهمين وكذلك السادة صغار المساهمين

السادة الأفاضل الحضور، يطيب لي شخصيا ونيابة عن السادة الزملاء أعضاء مجلس الإدارة بالشركة وقياداتها والعاملين بها ، أن نتقدم لحضراتكم جميعا بكل الود والتحية مع خالص الاعزاز والتقدير مقرونا بأطيب التمنيات القلبية :

للسيد الاستاذ الدكتور / فاروق إسماعيل (رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية)

والسيد اللواء / أحمد حسانين عبد العزيز (العضو المنتدب الرئيس التنفيذي الشركة القابضة للصناعات الغذائية)

والسيد المحاسب/ مجدى الشاطر بصيلى عبدالجليل (العضو المنتدب المتفرغ لشئون المطاحن والسلع والمضارب)

والسيد الدكتور / علاء الدين ناجي (العضو المنتدب المتفرغ لشئون الصناعات الغذائية)

وجميع السادة الأفاضل أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة وقياداتها علي مساندتهم ومعاونتهم الصادقة للشركة وشكرا وتقديرا للسادة الأفاضل المحاسبين من قيادات ومراقبين الجهاز المركزي للمحاسبات علي ملاحظاتهم المثمرة في إثراء الأداء وتصحيح المسار للشركة

و في إطار سعي مجلس الإدارة منذ توليه المسئولية لتوفير مناخ عمل جيد للعاملين والعمل بروح الفريق فقد استطاعت الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ تحقيق مؤشرات ايجابية كبيرة مما أسفر عن تحقيق فائض بعد الضريبة والمخصصات بلغ ٢١٤,٦٢٣ مليون جنيه مقارن بالعام السابق ١٩١,٠١٨ مليون جنيه ٠
وذلك بالرغم من الزيادات المستمره في أسعار تكاليف مستلزمات الإنتاج من الوقود وكهرباء ومياه وقطع غيار ومواد تعبئة وتغليف وأجور وانخفاض الكميات المطحونة من الأقماح لإنتاج دقيق ٨٢٪ ، ٨٧,٥٪ بمقدار ٢٧٠٠٠طن وهذا يرجع الي انخفاض الحصص المنصرفة للمخابز ٠

ونعدكم كمجلس إدارة ببذل أقصى ما نستطيع من جهد من أجل الحفاظ على مكتسبات الشركة وزيادة نموها سائلا المولي العلي القدير ان يوفقنا جميعا لخدمه هذا الصرح العملاق وهو شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا٠ .

**والان ندعو السيد المهندس / عبدالعزيز شكري ابراهيم حسن - الرئيس التنفيذي للشركة بعرض تقرير مجلس الإدارة علي حضراتكم عن القوائم المالية في ٣٠ /٦/ ٢٠٢٢م ٠

وقد استهل السيد المهندس / عبد العزيز شكري - الرئيس التنفيذي - حديثه بقوله

((بسم الله الرحمن الرحيم))

في البداية أتقدم لأعضاء مجلس الإدارة بالتهنئة لسيادتكم ولجميع العاملين بالشركة بمناسبة أنعقاد الجمعية العمومية للشركة .

وحتى لاأطيل على حضراتكم وحفاظاً على وقت الجمعية رأيت الإكتفاء بعرض موجز لتقرير مجلس الإدارة تاركاً للسادة مراقبي حسابات الجهاز المركزى للمحاسبات والسيد الأستاذ/ مراقب الحسابات القانوني للشركة وإستفسارات سيادتكم الوقت الكافي حتى تخرج قرارات الجمعية العامه بالشكل الذى يحقق تمام الفائدة المرجوه وذلك على النحو التالى :-

أولاً : مجال الإنتاج :

بلغ إجمالى المطحون من الأقماح ١٤١٠٦٤٣ طن بنسبة ١٠١٪ من المستهدف هذا العام على النحو التالى :-

٧٢٢٩٩ طن قمح لإنتاج دقيق ٧٢٪

١٣٣٤٩٩٩ طن قمح لإنتاج دقيق ٨٢٪ بلدى منظومه

٣٣٢٥ طن قمح لإنتاج دقيق ٨٧,٥٪ بلدى تموينى

كما بلغت كمية الدقيق المصنعة خبز تمويني ١٩٧٠٩ جوال ١٠٠ كيلو ، ٢٣٦ جوال ١٠٠كيلو خبز أفرنجى ، ٤٤٥٢ طن دقيق مصنع مكرونة .

ثانياً : الخطة الإستثمارية :

المعتمد للمشروعات الإستثمارية للعام المالي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ مبلغ ٢٥ مليون جنيه وبلغ المنصرف الفعلى ٢٠٧٩٤ مليون جنيه وفقاً للآتي :-

بيـــــان	
مطاحن الغربية	٧٠٢
مطاحن البحيرة	١١١٨
مطاحن كفر الشيخ	٢٩١٠
مطاحن القليوبية	٤١٣٨
مطاحن المنوفية	٧٧٥
مخابز	٥٦
صوامع	٤٣٥
مخازن وشون وورش	١٥٣٠
وحدات المركز الرئيسي والحركة والنقل	٨٨٣١
جملة	**٢٠٧٩٤**

- **التسويق :**

قامت الشركة بتسويق ٣٢٠ الف طن قمح محلي مقابل ٢٤٧ طن للعام الماضي بنسبة تطور ١٣٠٪

ثالثاً : المحافظة على البيئة :

قامت الشركة بدورها للمحافظة على البيئة وذلك بعمل تعديلات على النقر الخاصة بإستلام الأقماح في جميع المطاحن لإمتصاص الغبار الناتج عن تفريغ القمح وتحديث منظومة الإطفاء عن معظم مواقع الشركة بما يتماشى مع كود الشركة .

رابعاً : نتائج الأعمال :

أسفرت نتائج أعمال الشركة عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ فائض قبل الضريبة قدره ٢٧٤.٦٩٤ مليون جنيه مقارناً بفائض العام المالى المقارن ٢٠٢١/٢٠٢٠ قدره ٢٤٠,٥١٨ جنيه بنسبة تطور ١١٤٪ وفائض بعد الضريبة قدره ٢١٤٦٢٣ مليون جنيه مقابل ١٩١٠١٨ مليون جنيه بنسبة تطور ١٠٧٪ .

*ونعدكم كمجلس إدارة ببذل أقصى ما نستطيع من جهد من أجل الحفاظ على مكتسبات الشركة سواء من ناحية التنمية البشرية التى يبذل فيها جهداً كبيراً نرجو الله أن يؤتى ثماره سريعاً أو من ناحية إستكمال عملية التطوير المستمر لوحدات الشركة ومعداتها بما يتلائم مع أحدث النظم فى التشغيل ، وكل عام وانتم بخير ٠

شكرا للسيد المهندس /عبدالعزيز شكري ، والآن ندعو الجهاز المركزى للمحاسبات لعرض الملاحظات وسيتولى الرد علي الملاحظات السيد المحاسب / ناصر مبروك (العضو المنتدب للشئون المالية والادارية) فليتفضل مشكوراً .

وقد تحدث السيد الأستاذ المحاسب / عمرو مختار - وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة بالجهاز المركزي للمحاسبات بقوله :-

بسم الله الرحمن الرحيم .. بداية أوجه تحية وتقدير للسيد الدكتور / رئيس مجلس الإدارة ، والسادة أعضاء مجلس الإدارة والسادة الحضور الكريم..... كل عام وحضراتكم بخير٠٠

نحن في هذه المؤسسة (الشركة القابضة) سيتم عرض تقرير الجهاز ،قد قام الجهاز بموافاه عرض كامل عن القوائم المالية ٢٠٢٢/٦/٣٠ وهو تحت نظر سيادتكم ضمن المجلد المعروض أمامكم والتقرير بالكامل معروض أمام حضراتكم و سيقوم السيد المحاسب / عماد وجيه - وكيل اول الوزارة ، بإقرار لأهم ما جاء في هذا التقرير فليتفضل ٠

وقد تحدث السيد الأستاذ المحاسب / عماد وجيه - نائب أول مدير الإدارة بالجهاز المركزي للمحاسبات بقوله :-

السادة الحضور.....كل عام وانتم بخير، التقرير معروض امام سيادتكم بالكامل وسنقوم بمناقشة بعض النقاط التي يوجد بها تباين

الي السادة مساهمي شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا ..

تقرير عن القوائم المالية :-

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد وتعديلاته ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز

المالي في ٣٠يونيه ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل و الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف ٠

مسئولية مراقب الحسابات :

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعه أداء إجراءات للحصول على أدله مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم الماليه .

وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدي ملائمة السياسات المحاسبية التقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية ٠

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

وفيما يلى أهم ملاحظتنا :

الملحوظة	الرد
- تم جرد الأصول الثابتة والمخزون فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الاختباري في حدود الإمكانات المتاحة، كما تمت مطابقة نتائج الجرد الذي قامت به الشركة على السجلات بمعرفتها. - مازالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٩.٨٩٦ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة منذ عدة سنوات تتمثل في أراضي ومباني وآلات مطاحن متوقفة (خلية تخزين أقماح بشبين الكوم التي لم تستغل منذ إنشائها من نحو عامين وسوف يتم الإشارة إلى ذلك لاحقاً) ورغم ما أوصت به	الأصول الثابتة غير المستغلة قدرها ١.٤٠٣ مليون جنيه ويوجد في الشركة لجنه لدراسة الاستغلال لتلك الأصول لتعظيم العائد ٠ - **الخلية المعدنيه لمطحن س٠ شبين :** الشركة قامت بتطوير المطحن المتوقف عن الانتاج منذ فترة للحالة التي وصل اليها من سوء وقد كانت قدرة المطحن ١٢٥ طن/ يوم وتم تطويره واصبحت قدرة المطحن ٢٥٠ طن/ يوم وتم تخصيص ربط له بهذه القدرة وتعلمون سيادتكم ان خلايا المطحن الداخلية لا تستوعب التخزين المطلوب بعد زيادة القدرة حيث يجب ان تكون السعه التخزينيه واجهزة الاستلام ١٥٠% من قدرة الترطيب والترطيب ١٥٠%

الجمعيات العامة السابقة للشركة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الاستغلال الأمثل لتلك الأصول وتعظيم العائد على المال المستثمر إلا أنه لم يتم اتخاذ اللازم نحو ذلك. • يتعين سرعة تنفيذ ما ورد بتوصية الجمعية العامة للشركة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الاستغلال الأمثل لتلك الأصول وتعظيم العائد على المال المستثمر، مع ضرورة أعطاء العناية الكافية في إعداد الدراسات من جدوى اتخاذ أية قرارات من شأنها استثمار أموال الشركة مما يعود عليها بأفضل عائد مادي يتناسب مع تلك الأموال والتزاماتها.	من قدرة الطحن ، مما استدعى وجود صومعة لتخزين الخام وتحويل الصوامع الداخلية المخصصة للقمح الخام الى صوامع ترطيب ولكي يتم عمل صومعة تستلزم ذلك وجود نقرة لاستلام القمح ٠ عدم استغلال الصومعة يرجع ذلك الى تخفيض الربط وتحديد كميات الاستلام وكذلك فترة الاستلام المعتمدة بعشرة ايام فى كل برنامج وذلك عكس ما كان يتم فى الفترة السابقه حيث كان يتم استلام الاقماح فى حدود الطاقه التخزينية الموجودة هذا ادى الى عدم استغلال الخليه ومع ذلك تم البدء فى استغلال الخليه ٠
- أسفر مراجعة ومطابقة سجل الاصول الثابتة (الأراضي) بالشركة عن وجود فروق بمساحة شونة شبين القناطر التابعة لقطاع القليوبية بحوالي ١٨ سهم و٦ قيراط حيث أن مساحتها بدفاتر الشركة ٢١ سهم، ١٥ قيراط، ٣ فدان بينما الوارد بشهادة السجل العيني ١٥ سهم، ٢٢ قيراط، ٣ فدان. • يتعين تحديد أسباب الفروق الظاهرة ما بين الشهادة الواردة والمثبت بسجلات الشركة.	شونة شبين القناطر شهادة القيد والمطابقة يتم استخراجها بناء على المكلفة وحيث انه تم نزع ملكيه الطريق العام وتم البيع لجزء بعقد ابتدائي بموافقة مجلس الادارة وباستنزال الطريق المباع يصبح المساحة مطابقه للسجل وفقا لما تم اعتمادة٠
- بالرغم من الانتهاء من أعمال الرفع المساحي لأرض مجمع مخابز بنها في ٢٠٢١/١/٢٥ والتي تبين منها أن إجمالي المسطح ٥٣٨٤ متر مربع إلا أنه لم يتم تقنين ملكية الشركة لتلك المساحة بتحرير عقد الملكية من قبل محافظة القليوبية فضلاً عن عدم حسم النزاع ما بين الشركة ومحافظة القليوبية رغم سداد الشركة لقيمة الأرض بالكامل وفقاً لما قضت به محكمة النقض في هذا الشأن. • يتعين سرعة حسم النزاع مع محافظة القليوبية وإنهاء إجراءات تقنين ملكية الشركة للأرض.	تم عمل العقد النهائي وجارى مراجعته من قبل مجلس الدولة لأنهاء التسجيل٠
- مازال الوضع قائماً بشأن عدم الانتهاء من تقنين وضع يد الشركة على بعض الأراضي والعقارات التي آلت إليها بقرارات التأميم أو قرارات تخصيص بعضها محل دعاوى قضائية، ومن أمثلة ذلك ما يلي:	- تقوم الشركة بمتابعة الاجراءات وما وصلت اليه في المحاكم المختصة للانتهاء من التسجيل ، ونتابعها بمنتهي الاهتمام ولكن يتم تأجيلها باستمرار ٠

- مطحن المعداوى بمنوف بمساحة ١١ قيراط (حوالي ١٩٢٥ م٢) يوجد منها ٢٩١ م٢ موضوع خلاف مع أملاك الدولة متداخلة مع أرض المطحن على الشيوع ولقد صدر قرار بالإزالة ونزع الملكية وتم قيد طعن على القرار برقم ١٧٤١ لسنه ٥٦ ق إدارية عليا. وصدر الحكم لصالح الدولة تم الطعن علية برقم ٣٥٥٤٢ لسنة ٥٦ق إدارية عليا صدر حكم ضد الشركة هذا وقد انتهت الشركة الى تقديم طلب لشراء تلك المساحة ولم يتم البت فيه من قبل إدارة أملاك محافظة المنوفية. - مطحن سرس الليان القديم: توجد الدعوى رقم ٢٣١ لسنة ٢٠١٣ مدني كلى حكومة شبين الكوم مقامة من ورثة المرحوم كمال عبد الحميد السيد شحاته ضد الشركة للمطالبة بمحو وشطب من السجل العيني واسترداد الأرض محل المطحن وكذا التعويض وتداولت الدعوى أمام أول درجة وقضى فيها لصالح الشركة وأقام المدعين الطعن على الحكم بالاستئناف رقم ٧٤ لسنة ٤٩ ق س ع شبين الكوم وهذا الإستئناف تم احالته للخبراء وتأجل لجلسة ٢٠٢٢/١١/١٢. - أرض مطحن قشعمي: وهي محل نزاع قضائي بالدعوي رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٨ م. ك دسوق والمستأنفة برقم ٨٣٠، ٩٤٣، ٩٤١ لسنة ٢ ق. س. ع فوه ومؤجلة لجلسة ٢٠٢٢/١١/٢٢. • يتعين حصر جميع الحالات المثيلة مع ضرورة سرعة الانتهاء من تسجيل هذه المساحات من الأراضي للحفاظ على ممتلكات الشركة مع ضرورة متابعة الإجراءات القانونية الواجبة في هذا الشأن حفاظاً على حقوق وممتلكات الشركة والافادة.	
عدم سلامة التصرفات بشأن ما تم اتخاذه من خطوات لتطوير بعض المواقع الإنتاجية بالشركة نتيجة عدم إجراء دراسة جدوى أو عدم إعطاء العناية الكافية عند إعدادها لدراسة الجدوى الاقتصادية للأموال المستثمرة في تلك الاعمال والتي ترتب عليها صدور قرارات لمجلس إدارة الشركة للبدء في أعمال تطوير تلك المواقع دون الحصول على العوائد والمنافع الاقتصادية المرجوة منها، مما يعد إهداراً للأموال المنفقة في سبيل ذلك والبالغ ما أمكن حصره منها نحو ٦٣.٦٧٦ مليون جنيه منها:	• <u>الخلية المعدنية لمطحن س٠ شبين ٠</u> الشركة قامت بتطوير المطحن المتوقف عن الانتاج منذ فترة للحالة التي وصل اليها من سوء وقد كانت قدرة المطحن ١٢٥ طن/ يوم وتم تطويره واصبحت قدرة المطحن ٢٥٠ طن/ يوم وتم تخصيص ربط له بهذه القدرة وتعلمون سيادتكم ان خلايا المطحن الداخلية لاتستوعب

- نحو ٨.٤٩٣ مليون جنيه قيمة أنشاء خلية معدنية ملحقة على مطحن شبين والمُضافة للأصول الثابتة في يناير ٢٠٢١ وبفحص ومتابعة معدل دوران الأقماح بتلك الخلية من تاريخ اضافتها لأصول الشركة وتشغيلها وجدت أنها صفر لعدم استلامها أية كمية من الأقماح منذ محضر الاستلام النهائي في يناير ٢٠٢١ مما يدل على عدم وجود أسباب ملحة لتلك الصومعة في ظل انخفاض الربط التمويني من ٢٤٠ طن/يوم إلى ١٣٠ طن/يوم وكفاية الصوامع الداخلية بالمطحن لأعمال الطحن.
- نحو ٢.٤٤١ مليون جنيه قيمة عدد ٣ منخل مستوردة تم استلامها في منذ ٢٠٢١/٨ لمطحن دسوق وفقاً للمذكرة المعروضة من العضو المنتدب للشئون الفنية وموافقة مجلس إدارة الشركة عليها في ٢٠٢١/٢/٢٤ ولم يتم صرفها واستخدامها حتي تاريخه.
- نحو ٣٤.٢٧٦ مليون جنيه قيمة تأهيل مطحن سلندرات بنها ورفع قدرته الإنتاجية (أعمال إنشائية بنحو ٤.٦٣٧ مليون جنيه، أعمال ميكانيكية وكهربائية بنحو ٢٩.٦٣٩ مليون جنيه، بخلاف نحو ١٣٨ ألف جنيه تمثل قيمة عدد وأدوات وأثاث، بخلاف قطع غيار تم استيرادها لحساب التطوير بنحو ٥.٢٥٥ مليون جنيه لعدد ٦٧٩ صنف بعضها بدون قيمة) من ٢٦٠ طن/يوم إلى ٤٢٥ طن/يوم وقد تبين بشأنه الآتي:
- ترتب على عدم وجود دراسة دقيقة قبل البدء في تنفيذ المشروع التوقف عن تأهيل الخط الثاني رغم استيراد بعض الأجزاء الخاصة به تكلفتها نحو ١١.٩٤٣مليون جنيه لم يتم استخدامها، ولم نقف على البدائل المطروحة للاستفادة من تلك المعدات والاكتفاء بتخزينها بمخازن الشركة منذ أكتوبر ٢٠٢١ وقد تمثلت تلك الآلات في الآتي:

نحو ٤.٦٥٠ مليون جنيه قيمة عدد ثلاثة مناخل تم استيرادها بهدف رفع القدرة الإنتاجية لبعض المطاحن والذي تبين عدم الحاجة إلى ذلك التطوير لانخفاض الربط التمويني وكفاية الخطوط الحالية لتغطيته بكفاءة.

* نحو ٣.٣٢٠ مليون جنيه قيمة شرائح مناخل تم استيرادها من شركة أوكريم الإيطالية ولا يوجد لها أي استخدام حيث أن تركيب تلك الشرائح تتطلب إجراء تغييرات جوهرية على آلات ومعدات المطحن تتكبد مقابلها الشركة مبالغ مالية دون وجود أية مردود أو عائد مقابل ذلك.

التخزين المطلوب بعد زيادة القدرة حيث يجب ان تكون السعه التخزينية واجهزة الاستلام ١٥٠% من قدرة الترطيب والترطيب ١٥٠% من قدرة الطحن.

مما استدعى وجود صومعة لتخزين الخام وتحويل الصوامع الداخلية المخصصة للقمح الخام الى صوامع ترطيب ولكي يتم عمل صومعة تستلزم ذلك وجود نقرة لاستلام القمح

عدم استغلال الصومعة يرجع ذلك الى تخفيض الربط وتحديد كميات الاستلام وكذلك فترة الاستلام المعتمدة بعشرة ايام فى كل برنامج وذلك عكس ما كان يتم فى الفترة السابقه حيث كان يتم استلام الاقماح فى حدود الطاقه التخزينية الموجودة هذا ادى الى عدم استغلال الخليه ومع ذلك تم البدء فى استغلال الخليه

تم العرض على سيادتكم اسباب اللجوء الى شراء هذه المناخل وهى ان القديم حدث بها شروخ كبيرة مما قد يؤدى الى توقف المطحن ورأت ادارة الشركة شراء مناخل فى حاله عدم جدوى الاصلاح وبعد ورود المناخل ونجاح عمليه صيانه هذه المناخل نجاح باهر اصبحت المناخل الجديدة احتياطى لتلك المناخل

- **مطحن سلندرات بنها**

تم مناقشه هذه الملاحظة وتم عرضها على الجمعية اكثر من مرة ونوضح لسيادتكم أن الهدف من زيادة قدرة المطحن الإنتاجية ليست لها علاقه بالربط المخصص من الوزارة للمطحن وكانت رؤيه الشركة هى المحافظة على الطاقات الإنتاجية للشركة عموما حيث يتم ايقاف اى مطحن من مطاحن الشركة لعمل صيانه لتلك المطاحن مما يستدعى ايقاف المطحن لمدة لاتقل عن شهر وفى خلال فترة التوقف يتم الاعتماد على مطحن بنها لزيادة قدرته الإنتاجية وبعد ذلك صدرت توجيهات وزارية بعدم تحويل المنتج من الدقيق بين المحافظات وكذلك انخفاض الربط التمويني على كل وحدات الطحن لذلك المنتج على مستوى مصر اى انها اسباب خارجه عن ارادة الشركة

مع ملاحظة ان قرار الادارة فى هذا الخصوص

* نحو ٣.٩٧٣ مليون جنيه قيمة قطع غيار وبواقي تركيبات.
بخلاف ما تم سدادة كأتعاب للخبير بمبلغ ٢٣ ألف يورو بما يعادل ٤٣٦ ألف جنيه الذي قام بتركيب الشرائح المستوردة من شركة أوكريم لعدد ٦ مناخل ببنها بينما تم تركيب شرائح لعدد ٣ مناخل فقط وذلك رغم أن القيمة التعاقدية مع المرد شاملة التركيب والتجهيز لعدد منخل واحد وهذا ما يعني أنه تم سداد أجور خبراء بالزيادة لعدد ٤ مناخل لم يتم تركيبها، الأمر الذي يعني أهدار نحو ٢٩١ ألف جنيه تم سدادها للخبراء عن أعمال لم تتم ونحو ٣٤ ألف يورو (نحو ٦٦٠ ألف جنيه) لإجراء تعديلات على ثلاثة مناخل لإمكان تركيب الشرائح التي تم أستيرادهاعليها رغم كفاءة الشرائح المستبدلة.
*رغم وضوح الرؤية لدي إدارة الشركة بشأن كميات الربط التموينى والتي تم تخفيضها من قبل الجهات المختصة أكثر من مرة أخرها في ٢٠٢١/١٢/١٠ بمقدار ٥٠ طن ليصبح ١٩٠ طن/يوم إلا أنه لم يكن لذلك أثر على قرار
إدارة الشركة في تغيير تجاه أعمال رفع القدرة والتطوير رغم عدم الحاجة إليه وعدم البدء بصورة جدية في تنفيذ تلك الأعمال أثناء اتخاذ تلك القرارات السيادية حيث لم يكن تم استيراد كل من المناخل والشرائح.
*بلغت فترة تطوير المطحن المشار إليه إلى أكثر من أربعة أعوام وقد ساهم طول تلك الفترة أتجاه الشركة إلى تغيير شرائح المناخل والتي أستمر أكثر من عامين وقد أدي هذا التأخير إلى انتهاء مدة الضمان الخاص بالمناخل رغم عدم تركيبها حتى تاريخه (عدد ٣ مناخل) فضلاً عن اضطرار الشركة إلى تحويل نسبة ١٠% المتبقية من قيمة المناخل والمستحقة بعض التجارب والتشغيل والاستلام الإبتدائي وهو ما لم يتحقق وقد تم تحويل المبلغ تنفيذاً لشروط الأعتماد المستندي في شهر يناير ٢٠٢٠.
*تم إعادة تأهيل مصنع مكرونة شبين الكوم (عدد ٢ خط لإنتاج المكرونة) عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بهدف الحفاظ على قدرته الإنتاجية وتحسين ورفع كفاءة إنتاجه وقد تم ضخ استثمارات في سبيل تحقيق ذلك تقدر بنحو ٦.٥٢٣ مليون جنيه وتم تعليتها لحساب الأصول الثابتة والتشغيل في ٢٠٢٠\١١\٢١ وقد تبين بشأنه الآتي:
بلغت كمية الإنتاج خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ حوالي ٤٢٦٢ طن وبنسبة تحقيق مستهدف تقدر ٦٦%.

قبل اربعه سنوات من تلك القرارات الوزارية.
وبناء على ذلك تم اتخاذ قرار من الادارة بالاكتفاء بما تم والاستفادة من الاجهزة وقطع الغيار فى مطاحن اخرى عليها الدور فى التطوير طبقا لرؤيه الشركة وسوف يعود ذلك بالنفع على الشركة
هذه المناخل كانت مخصصه لتطوير مطحن بنها وخلال فترة التنفيذ صدرت توجيهات وزارية أدت الى تخفيض قدرة المطحن وبالتالى تم الاكتفاء بما تم تنفيذه لخط واحد على ان يتم الاستفادة من هذه المناخل فى اعادة تأهيل مطحن سلندرات المحله نظرا للتحذيرات المستمرة من مديريه تموين الغربيه بضرورة اعادة تأهيل مطحن المحله وجارى التنفيذ
عمليه تطوير المطحن تطلبت تعديل المانخل مما يستوجب زيادة مساحه النخل حتى تعادل الزيادة فى طاقه المطحن وبالتالى استخدام شرائح مناخل بمقاسات مختلفه عن الموجودة وهذه النوعيه من الشرائح هى الاحدث فى العالم.
قطع الغيار هذه سوف يتم استخدامها فى اعادة تأهيل مطحن سلندرات المحله بعد الاكتفاء بما تم بمطحن سلندرات بنها.

هذه الاتعاب ضمن الاعتماد وهى التزام المورد بالتركيب لعدد ٦ مناخل ولما كان تم الاكتفاء بعدد ثلاثه مناخل فهى ظروف خارجه عن ارادة المورد والادارة نتيجه الاكتفاء بتركيب الثلاثه مناخل ومع ذلك تم التركيب فى وجود فنيين من الشركة وعند تركيب المناخل الاخرى سوف يتم ذلك بمعرفه فنيين الشركة
تم عرض تلك الملاحظة اكثر من مرة أيضا وتم عرضها على الجمعية العامة للشركة وعرضت الشركة وجهه نظرها على الجمعية أن انتاج المصنع وصل الى حاله سيئة مما استدعى الى عمل صيانه شامله ادت الى زيادة الجودة وزيادة الطاقه اما بالنسبه استغلال الطاقه الانتاجيه وانخفاضها الى ٦٦% من المستهدف وقد قامت الإدارة بإعادة الهيكله الادارية فى المصنع وفقا للاحتياجات الفعليه من العماله وهذا سوف يساعد على تحسين جودة الأنتاج أن شاء الله وكذلك ترشيد التكلفه وان قامت به ادارة الشركة قد ساعد فى عدم زيادة الخسارة وذلك فى ضوء

* حقق تشغيل الخطين خلال العام خسارة تقدر بنحو ٦.٤٦٨ مليون جنيه حيث بلغت الخسارة الناتجة عن الفرق بين تكلفة إنتاج وبيع الطن من المكرونة نحو ١٥٠٥ جنيه للطن وذلك رغم أرتفاع سعر البيع ليصل إلى نحو ١٢.٥ ألف جنيه للطن إلا أن المنتج لازال يحقق خسائر وقد ساهم في ذلك ارتفاع نصيب الطن من بند الأجور ليصبح نحو ٢١٣٩ جنيه للطن (حيث أتضح لنا أن المصنع به ٧٧ عامل ما بين فني وإداري دون تحديد حجم العمالة اللازم لتشغيل المصنع) وكذا قطع الغيار والصيانة التي أنفقت على الخط (بالرغم من تطويره) والتي بلغ نصيب الطن المنتج منها نحو ١٧٧ جنيه إضافة إلى انخفاض نسبة الطاقة المستغلة له والتي بلغت ٦٦%.

*أسفر تشغيل مصنع المكرونة بعد التطوير الذي تم عليه وبداية التشغيل منذ يناير ٢٠٢٠ وحتى يونيو ٢٠٢٢ (حوالي أكثر من عامين) عن خسائر تقدر بنحو ١٨.٠٠٣ مليون جنيه الأمر الذي يشير إلى عدم وجود دراسة جدوى حقيقية قبل اتخاذ قرار ضخ استثمارات جديدة في أعمال تطوير دون جدوى وتزايد الخسائر المرتبطة بها بالإضافة إلى أن هذه الخسارة قد تجاوزت حجم الأموال التي تم ضخها في أعمال التطوير وبنسبة ٢٧٥%.

وبناء على كل ما سبق وحساب تكلفة الفرصة البديلة التي كان من الممكن تحقيقها من تلك الاستثمارات في أقل فرص الاستثمار البديلة بإيداع تلك الأموال طرف البنك بعائد سنوي بنسبة ١٠% يصبح العائد السنوي المتوقع يتجاوز نحو ٦ مليون جنيه سنوياً وهذا بخلاف تلافي الخسائر الناتجة!

- بناء على ما سبق يتعين:

أ- دراسة كل ما سبق في ضوء عدم وجود دراسات جدوى قبل البدء في اتخاذ قرارات الاستثمار في مشروعات لم تستفد منها الشركة أو حققت منها خسائر وأيضاً سداد أجور خبراء دون أتمام أعمالهم فضلاً عن ضياع حق الشركة في الضمان أو حجز قيمة التأمين النهائي نتيجة عدم وجود تنسيق بين أعمالها، والإفادة.

ب- ضرورة أعطاء العناية الكافية في إعداد دراسات الجدوى قبل اتخاذ أية قرارات من شأنها استثمار أموال الشركة مما يعود عليها بأفضل عائد مادي يتناسب مع تلك الأموال والتزاماتها ٠

الدور الاجتماعى الذى تقوم به الشركة تجاه الدولة متمثلة فى وزارة التموين بتوفير المكرونة للتموين

تعتبر الشركة احدى قلاع الطحن فى جمهورية مصر العربية ولها دور اجتماعى تقوم به تجاه الدوله٠

وكيف يكون العائد ٦ مليون جنيه جنيه سنويا لو تم ايداع المبلغ المستثمر فى احدى البنوك بعائد ١٠%

*رد الدكتور / عادل مختار عصفور (رئيس مجلس الادارة):

- بالنسبة لظروف وملابسات اتخاذ هذا القرار في هذا الوقت كان لابد من اتخاذ قرار سريع ، لان الانتاج كان سئ وتكبدت الشركة غرامات تموينية كثيرة ما يقرب من ٤٠ مليون جنيه وكانت مديريات التموين تقوم بغلق المطاحن فكان لابد علي الادارة ان تتخذ قرار سريع في عملية التطوير ، والقرار تم اتخاذه لتحسين مواصفات الجودة بالنسبة للدقيق الناتج وذلك لتقليل الغرامات ولمنع توقف أي مطحن وكذلك ليكون احتياطي تحسبا لحدوث أي عطل لاي مطحن لاي سبب من الاسباب (كهرباء وخلافه.....) ويكون بديلا لاستيفاء الحصة المطلوبة، لان في ذلك الوقت اذا لم يتم استيفاء الحصة سيتم اخذ الربط التمويني من الشركة ، فحفاظا علي الربط وعلي مستوى الانتاج تم اتخاذ هذا القرار .

- تم شراء بعض الاجزاء الخاصة بالالات وتم تركيب جزء منها ، ولكن في هذا الوقت قامت التوجيهات الوزارية الجديدة بتخفيض الحصص فكان من الصعب علينا احلال الجديد مكان القديم فحاولنا الاستفادة بقدر الامكان من القطع القديمة ، وبالنسبة للقطع الجديدة الموجودة سوف نستفيد بها لتطوير مطحن المحلة حيث تم عمل مناقصة لتطوير المطحن وتم وضع الشروط والمواصفات ، شرط اساسي ان يتم استخدام هذه المعدات الموجودة لكي يتم الاستفادة منها ، ولو تم شراء هذه المعدات في الوقت الحالي في ظل ظروف البلاد كانت ستكون بتكلفة عالية بسبب تداعيات كورونا والحرب الاوكرانية وزيادة الاسعار ، ونوعد سيادتكم بان كل المعدات الجديدة سوف تستخدم ، وتعتبر هذه المعدات ذات قيمة للشركة .

*مداخلة السيد المحاسب / عماد وجيه (نائب اول مدير ادارة الجهاز المركزي) :

لا يوجد دراسة جدوى علي اساسها نرى عائد الاموال التي تضخ في ظل اننا نعمل خلال اطار منظومة تحدد ربط محدد لمعرفة التغيرات التي تحدث .

*رد الدكتور / عادل مختار عصفور (رئيس مجلس الادارة):

هذه التغيرات السيادية لا احد يعرفها ، حيث يصدر توجيه وزاري فجأة فيغير كل شئ ، فيكون من الصعب علينا اننا نتكهن بها ، وبالنسبة لدراسة الجدوى في تطوير مطحن المحلة ، كان اساسي دراسة الجدوى .

* مداخلة السيد المحاسب / عماد وجيه (نائب اول مدير ادارة الجهاز المركزي):

تم سداد اتعاب للخبراء الاجانب والضمان الخاص يالالات قد انتهي رغم عدم تركيبها والاكتفاء بتركيب منخل واحد فقط .

* رد الدكتور / عادل مختار عصفور (رئيس مجلس الادارة):

اكتفينا فعلا بتركيب منخل واحد ، والفنيين لدينا تفهموا تمام طريقه التركيب ، وايضا يوجد عقد مبرم بيننا وبين الخبير الاجنبي ، وله قيمة اتعاب معينة طبقا للعقد ، وبالتالي كان لابد ان ياخذ اتعابه كامله، والتعاقد لا يحدد عدد معين من المناخل وسوف نراجع هذا التعاقد .

* عقب السيد المحاسب / عماد وجيه (نائب اول مدير ادارة الجهاز المركزي):

العقد حدد عدد ٦ مناخل

* رد الدكتور / عادل مختار عصفور (رئيس مجلس الادارة):

تمام

* مداخلة السيد المحاسب / عماد وجيه (نائب اول مدير ادارة الجهاز المركزي)

تم إعادة تأهيل مصنع مكرونة شبين الكوم (عدد ٢ خط لإنتاج المكرونة) عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بهدف الحفاظ على قدرته الإنتاجية وتحسين ورفع كفاءة إنتاجه وقد تم ضخ استثمارات في سبيل تحقيق ذلك تقدر بنحو ٦,٥٢٣ مليون جنيه ، بلغت كمية الإنتاج خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ حوالي ٤٢٦٢ طن وبنسبة تحقيق مستهدف تقدر ٦٦٪. أسفر تشغيل مصنع المكرونة بعد التطوير الذي تم عليه وبداية التشغيل منذ يناير ٢٠٢٠ وحتى يونيو ٢٠٢٢ (حوالي أكثر من عامين) عن خسائر تقدر بنحو ١٨,٠٠٣ مليون جنيه الأمر الذي يشير إلى عدم وجود دراسة جدوى حقيقية قبل اتخاذ قرار ضخ استثمارات جديدة في أعمال تطوير دون جدوى وتزايد الخسائر المرتبطة بها بالإضافة إلى أن هذه الخسارة قد تجاوزت حجم الأموال التي تم ضخها في أعمال التطوير وبنسبة ٢٧٥٪.

-حقق تشغيل الخطين خلال العام خسارة تقدر بنحو ٦,٤٦٨ مليون جنيه.

*الرد للسيد المحاسب/ ناصر مبروك (العضو المنتدب للشئون المالية والادارية):

- بالنسبة لمصنع المكرونه : الادارة اتخذت قرار لاعادة تأهيلة نظرا لسوء الحال ، وكان لابد ان نتواجد في السوق ، وعند التحدث مع سيادتكم بهذا الشأن وجدنا خطأ لدينا في اعادة الهيكلة سببت زيادة في نصيب الطن لاكثر من ٢٠٠٠ جنيه ، حققنا من شهر ٧ مكسب اكثر من ١١٠٠٠جنيه ، وفي الربع حقق ٢١٧٠٠٠جنيه مقابل ٢ مليون للربع المقارن ، والمصنع ضرورى وجوده لاحتياج كمية الانتاج الخاصة به لإنتاج وزارة التموين به ، وان شاء الله سيكون هناك تطور ، ويرجع الفضل في هذا للاستاذ / عماد والأستاذ / ياسر حيث تم عمل إعادة هيكله بالمشاركة معهم وستكون النتائج احسن للمصنع باذن الله .

* مداخلة السيد المحاسب / ياسر مختار (مدير عام- نائب مدير ادارة الجهاز المركزي):

استاذ / ناصر حضرتك تتحدث عن جانب التوفير والتوزيع ، ولكن الملحوظة التي لدينا لها شق ثان والتي هي ان المكرونة الطلب عليها كبير في الاسواق ، أي انه لابد من توسيع فرصة التسويق لدينا في السوق.

* الرد للسيد المهندس / عبد العزيز شكري (الرئيس التنفيذي):

- مصنع المكرونه خلال ال ٣ اشهر الماضية تم وقفه فتره لعمل صيانه لمعداته والبليسات والطلمبات والغلايات ، والحمد لله خلال شهرين المصنع يحقق قدرته حتي وقتنا هذا (٢٥:٢٠ طن يوميا) بعد الصيانة وتغيير الادارة الجديدة في حين انه كان يحقق سابقا (٣ :٥ طن يوميا)فالانتاج في تحسن .

المحوظة	الرد
- تضمن حساب التكوين الاستثماري المبالغ الآتية: *نحو ٢.٢٨٠ مليون جنيه تتمثل في أصول تم شرائها منذ فترة ولم يتم الأستفادة منها حتى تاريخه بيانها كما يلي: - نحو ١.٨٦٥ مليون جنيه قيمة عدد ٥ مراوح شفط بالمخزن الرئيسي لقطع غيار المطاحن مطحن سلندرات منذ عدة سنوات. - نحو ٣٦٥ ألف جنيه قيمة محول كهربائي بمخزن قطع الغيار الرئيسي. - نحو ٥٠ ألف جنيه يمثل قيمة مشمعات بالمخزن الرئيسي تم شرائها منذ أكثر من ثلاثة أعوام ولم يتم الاستفادة منها. * يتعين العمل على الاستفادة من تلك الأصول خاصة في ظل شراءها منذ مدة ولم تستخدم.	سوف يتم اخذ الملاحظة عين الاعتبار
_- نحو ٣٠ مليون جنيه قيمة ثمن شراء أرض	لم يتم الفصل بين الشهر العقارى والسجل العينى

مطحن كفر الدوار من الجمعية التعاونية الإنتاجية للأنشاء والتعمير (الذي حدد قيمتها بناء على ما أوصت به اللجنة المشكلة من قبل مجلس إدارة الشركة في ٢٠١٩/٦ في هذا الشأن والموافقة على أتمام الشراء) والبالغ مساحتها الإجمالية حوالي ٤ فدان، ١٤ قيراط، ٢١ سهم والذي حرر عقده الابتدائي في ٢٠٢٠/١/٢٧ وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء من تحرير عقد البيع النهائي وتوثيقه. يتعين سرعة نهو أعمال الرفع المساحي لأرض مطحن كفر الدوار وتحرير عقد البيع النهائي تمهيداً لتعليتها للأصول الثابتة	طبقا للخطاب المستلم من الشهر العقارى فى البحيرة ونحن نتابعها مع الوزارة.
- نحو ٩٦ ألف جنيه قيمة مشغولات داخلية تمت داخل ورش طنطا منذ سنوات وليس لها أي استخدام حالي. يتعين دراسة ذلك وبحث سبل الأستفادة منها مع ضرورة دراسة مدي الحاجة الفعلية لما يتم إنتاجه حتى لا تمثل أموال عاطلة	- سوف يتم اخذ الملاحظة عين الاعتبار
أسفر متابعة تنفيذ الخطة الاستثمارية خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ عن الآتي: بلغت نسبة عدم تنفيذ الخطة الاستثمارية لمشروع تجديد تجهيزات بعض مطاحن الشركة ٧٥.٦% حيث بلغ المنصرف على المشروع نحو ٢.١٩٢ مليون جنيه بينما المعتمد لها مبلغ ٩ مليون جنيه طبقاً للجدول الآتي: القيمة بالمليون جنيه بلغ المنصرف على تجديد تجهيزات بعض مطاحن ومخابز ومخازن وصوامع الشركة نحو ٧.٢٢٣ مليون جنيه رغم عدم اعتماد أي مبالغ لها بالخطة الاستثمارية. • يتعين العمل على الاستفادة من المبالغ المعتمدة بالموازنة الاستثمارية مع ضرورة مراعاة الدقة عند تحديد المشروعات المطلوب عرضها بالخطة الاستثمارية للشركة والأهداف المطلوب تحقيقها مستقبلاً	-مستهدف الخطة الاستثمارية ٢٥ مليون جنيه والمحقق الفعلى ٢٠.٧٩٠ مليون جنيه بنسبه تحقيق هدف ٨٣.١٦% ويرجع عدم تحقيق الهدف على فروع معينه طبقا لرؤيه الادارة للحتميات اثناء العام المالى للخطة الاستثمارية

المطحن	الخطة الاستثمارية	المنفذ الفعلى	نسبه عدم التنفيذ
البحيرة	٢٠٠٠	١١١٨	٤٤.١
المنوفية	١٠٠٠	٧٧٥	٢٢.٥
المحله	٦٠٠٠	٢٩٩	٩٥
الاجمالى	٩٠٠٠	٢١٩٢	٧٥.٦

-- رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة بالعمل على استغلال الطاقات المتاحة لمطاحن الشركة إلا أن الوضع ما زال قائماً بشأن عدم استغلال	- دقيق إستخراج ٨٢% : لا دخل للشركة فى هذا على اعتبار ان الربط تحددة وزارة التموين ولا يمكن استغلال الطاقات الباقيه

الطاقات المتاحة للشركة خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مما انعكس أثره على ربحية الشركة ومن صور ذلك: * دقيق استخراج ٨٢% فى بعض المطاحن حيث بلغت الكمية غير المطحونة حوالي ٢٩١ ألف طن قمح لعدم الوصول للقدرة التعاقدية والبالغة ١.٦٣٠ مليون طن بنسبة عدم تنفيذ ١٧.٩%، وذلك بسبب عدم وجود ربط تمويني لطحن الأقماح للوصول إلى تلك القدرة (ورغم ذلك لازالت الشركة مستمرة في مشروعاتها لزيادة قدرتها الإنتاجية). *دقيق استخراج ٧٢% (مطحن ٢٣ يوليو) حيث بلغت الكمية غير المطحونة ٥٩.٧٠١ ألف طن قمح لعدم الوصول للقدرة التعاقدية والبالغة ١٣٢ ألف طن وبنسبة عدم تنفيذ ٤٥.٢%، ٢٧.٧٠١ ألف طن قمح لعدم الوصول للطاقة المستهدفة بالموازنة والبالغة ١٠٠ ألف طن وبنسبة عدم تنفيذ ٢٧.٧%. يتعين العمل على استغلال الطاقات المتاحة لمطاحن الشركة لتعظيم العائد على المال المستثمر فى أصول الشركة	اما استمرار الشركة فى مشروعاتها لزيادة القدرة الانتاجيه فهذا غير صحيح دقيق إستخراج ٧٢% : نسبه تحقيق الهدف ٧٢.٣% وهى نسبه معقوله جدا والشركة تسعى على زيادتها فى ظل زيادة المعروض فى السوق عن احتياجاته والمنافسة مع القطاع الخاص .
- بلغت كمية القمح المطحون مختلف الدرجات كمية ١٣٧١٢٨٩ طن خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ تعادل ١٣٣٨٣٤٤ طن قمح ٢٤ قيراط بفارق قدره ٣٢٩٤٥ طن تتمثل في مخلفات طحن وناتج غربلة، وتم بيع كمية حوالي ١٢١٩٠ طن بنحو ٨.٦٧٢ مليون جنيه ولم يتضح لنا كيفية التصرف في باقي كمية المخلفات الناتجة والبالغة حوالي ٢١ ألف طن حيث لم تدرج ضمن مخزون مخلفات بالشركة أو بيان جرد خاص بها في ٢٠٢٢/٦/٣٠. ويتصل بما سبق ارتفاع نسبة تصافي المطاحن التي تراوحت خلال العام بين ١٥٤.٥% إلى ١٥٥.٨% متجاوزاً النسبة النمطية ووفقاً لأخر تعليمات صادرة من الهيئة العامة للسلع التموينية والمحددة بنسبة ١٥٢.٥%، مما يظهر وجود إنحراف إيجابي (كمي) مع إنحراف سلبي (مواصفة المنتج) مما كبد الشركة غرامات مخالفة مواصفات بلغت جملتها خلال الفترة من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٢٢ نحو ٦٧ مليون جنيه (٤٣مليون جنيه، ١٩ مليون جنيه، ٥ مليون جنيه على التوالي) وفقاً لما جاء بالمطابقات التي تم إجرائها مع الهيئة العامة للسلع التموينية في حينه. هذا وقد سبق الإشارة والتنبيه في تقاريرنا السابقة على ضرورة مراعاة المواصفات القياسية للمنتج لتفادي أي غرامات توقع على الشركة، وقد أفادت الشركة بردها علينا في حينه أنه يتم إنتاج منتج مطابق للمواصفات.	- باقي الكميه عبارة عن مخلفات عضويه وغير عضويه وأتربه تذوب في مرحله الغسيل والمخلفات العضوية تضاف إلى النخالة والغير عضويه يتم التخلص منها .

• يتعين بحث ما سبق واتخاذ اللازم بشأنه، مع ضرورة وضع دورة مستندية تكفل احكام الرقابة على مخلفات الإنتاج واتخاذ اللازم بشأن إنتاج منتج مطابق للمواصفات لتلافي تكرار تلك الغرامات المشار إليها ومالها من أثر على نتائج الأعمال والإفادة	

*الرد للسيد المحاسب/ ناصر مبروك (العضو المنتدب للشئون المالية والادارية):

بالنسبة في الكمية بعد التقريط وفي كميات بعض المخلفات ، عندما يتم التقريط بعض كميات الاتربة والمخلفات تذوب في المياه او يتم رميها ٠

* مداخلة السيد المحاسب / عماد وجيه (نائب اول مدير ادارة الجهاز المركزي):

لايكون الفرق حوالي ٢١ الف طن ، يوجد لدينا انحراف كمي موجب وانحراف سلبي في مواصفات المنتج ، لذلك اطلب وضع دورة مستندية لهذه المخلفات ٠

* الرد للسيد المهندس / عبد العزيز شكري (الرئيس التنفيذي):

المخلفات يوجد منها نوعان (عضوية وغير عضوية) ، المخلفات الغير عضوية هي التي توجد مع القمح المحلي ويتم استخراجها اما المخلفات العضوية مثل (الحت والسرس) يتم طحنها واضافتها للردة بنسب مسموح بها ولا تأثر علي الدقيق ولكن تأثر فقط علي النخالة ، ويوجد مؤشر ايجابي حيث ان المخالفات التموينية انخفضت بالنسبة للشركة من ٤١ مليون : ٥ مليون خلال ٢٠٢٠ :٢٠٢٢ ونوعد سيادتكم بعدم وجود مخالفات في الفترة القادمة باذن الله ٠

الملحوظة	الرد
- عدم تنفيذ المستهدف من الموازنة التقديرية خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، والجدول التالي يوضح ذلك: بيان | الموازنة ٢٠٢٢/٢١ | الفعلي ٢٠٢٢/٢١ | نسبه تحقيق الهدف طحن قمح ٧٢% | ١٠٠٠٠٠ طن | ٧٢٢٩٩ طن | ٧٢.٣% الخبز الافرنجى والنواشف | ٦٦٠ جوال | ٢٣٦ جوال | ٣٦% المكرونة | ٦٤٦٨ طن | ٤٤٥٢ طن | ٦٦% • يتعين العمل على تنشيط العملية التسويقية وإيجاد منافذ بيع جديدة حتى يمكن الوصول إلى استغلال الطاقة المتاحة للطحن بالشركة والمخابز والمكرونة.	- نسبه جيدة فى ظل زيادة المعروض فى السوق عن احتياجة - الادارة تسعى على زيادة البيع فى ظل السوق - نسبه جيدة فى ظل المنافسة الشرسه مع القطاع الخاص
- تم جرد المخزون فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ والبالغ نحو ٦٩.٦١٧ مليون جنيه بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتمت مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة	الايضاح رقم ٤/٤ المخزون يتم تقييم عناصر المخزون وفقاً للأسس الأتية :- - الخامات وقطع الغيار والمواد والمهمات على أساس تكلفتها الفعلية حتي وصولها الي المخازن

الشركة، كما تم الإشراف بمعرفتنا على أعمال لجان الجرد طبقاً للإمكانات المتاحة وقد أسفرت المراجعة عن مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢) – فقرة ٩ – والتى تقضى بأنه يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة الإستردادية أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط. كما لم يتم إجراء جرد فعلى لمخزون القمح الأجنبي ملك الشركة ٧٢% وكذلك القمح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية والبالغ كميتها دفترياً حوالي ١٦٢٠ طن قمح أجنبي ملك الشركة، ٢٨٨٠٥٦ طن قمح مصري مختلف الدراجات، ٢٢٢٣٧ طن قمح أجنبي ملك الهيئة لعدم إجراء تصفية فعلية للصوامع وبالتالي عدم القدرة على إجراء المطابقات اللازمة للتأكد من صحة الأرصدة الدفترية وأرصدة بضائع الأمانة، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة بضرورة وضع برنامج زمني لتصفية الصوامع وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات به يتعين الالتزام بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون في تاريخ المركز المالي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وإجراء تصفية صفرية للصوامع للتحقق من صحة الارصدة والإفادة.	وتحسب التكلفة بأسس من المتوسط المتحرك . - الانتاج الغير التام علي أساس التكلفة الفعلية والتي تشتمل علي تكلفة الخامات والاجور الصناعية المباشرة والمصروفات والاعباء الصناعية غير المباشرة طبقا لاخر مرحله انتاجيه ومخزون أخر المدة بالتكلفة أو صافى القيمة الاستردادية أيهما أقل سوف يتم أخذ الملاحظة عين الاعتبار ٠

*وقد عقب الدكتور / عادل مختار عصفور (رئيس مجلس الادارة):

التصفيه تتم علي مدار العام طبقا لظروف كل مطحن في ضوء خطة موضوعه لعدم امكانية تصفية المطاحن في وقت واحد ، فتتم التصفية كل ٣ شهورتصفية فعلية صفرية لكل مطحن ، وعلي مدار العام تكون جميع المطاحن تصفيتها وسنراعي ذلك باذن الله ٠

الملحوظه	الرد
- بلغ قيمة مخزون قطع الغيار في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣٦.٧٩٤ مليون جنية تلاحظ بشأنه ما يلي: - * بلغ المخزون الراكد من قطع الغيار في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وفقاً لحصر الشركة نحو ٧٠٠ ألف جنية مقيم على أساس التكلفة التاريخية لذلك المخزون دون دراسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على حدوث انخفاض (اضمحلال) في قيمة هذا المخزون وتفعيل ما جاء به معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) -اضمحلال قيمة الأصول-. * يتعين الالتزام بما تقضى به معايير المحاسبة المصرية لكي تعبر القوائم المالية عن حقيقة المركز المالي ونتيجة الاعمال بدقة والعمل على حسن استغلال ذلك الراكد بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل.	تم الأفصاح ضمن الأيضاحات الخاصة بالأضمحلال
- وجود العديد من الاصناف من قطع الغيار الموجودة	سوف يتم أخذ الملاحظة عين الاعتبار

بالمخـازن المثبتـة بـدون قيمـة ويلاحـظ عـدم تحديـد درجـة صـلاحيتها فـى محاضـر الجـرد للوقـوف علـى حالتها الاقتصادية والعمل علي حسن استغلالها. * يتعين تحديد درجة صلاحية تلك الاصناف وتحديد الجدوى الاقتصادية منها.	

* عقب الدكتور / عادل مختار عصفور (رئيس مجلس الادارة):

بالنسبة لقطع الغيار ، صدرت تعليمات ان يتم عمل بيان بقطع الغيار الموجودة وسيتم عرضها علي الشركات الشقيقة والباقي سيتم عرضه بالمزاد للبيع علي حالتها ،وبالنسبة للتي يراد تقييمها سيعاد تقييمها و موافاه الجهاز بما توصلنا اليه

الملحوظة	الرد
- بلغ رصيد العملاء المدين فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢١,٤٣١ مليون جنية، الدائن نحو ١٥٠,٣٥٠ مليون جنية تلاحظ بشأنه ما يلي: - *تضمن حساب العملاء (الدائن) مبلغ ١٢٠.٨٩٢ مليون جنيه تحت مسمى عملاء مخابز المنظومة القديمة وكذا تضمين حساب الموردين (المدين) لنفس المبلغ تحت مسمى الهيئة العامة للسلع التموينية (إجمالي المنظومة القديمة) والذي ظهر ضمن محضر المطابقة عند التسوية المالية مع الهيئة عن منظومة الخبز عن الفترة من ٢٠١٧/٨/١ حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ تحت مسمى رصيد مستحق للشركة (مستحقات أصحاب مخابز) عن المنظومة القديمة ولم يتم تسوية تلك المبالغ وإظهار أثره بدفاتر الشركة رغم تسوية بعض الشركات لمثل هذه المبالغ مع الهيئة المذكورة وتسويتها بالدفاتر. * يتعين ضرورة سرعة إنهاء وتسوية تلك المبالغ أسوة بما تم اتخاذه بالشركات الشقيقة لما له من أثر على القوائم المالية للشركة.	- وفقا للتوجيه الوزارى رقم ١١٨ لسنه ٢٠٢١ فى شأن المطابقات بين مستحقات المخابز وما عليها من غرامات والمشكله بمعرفه مديريات التموين. - المحافظات الواقع فى دائراتها نشاط الشركة لم تنتهى بعد من اعداد المطابقات
- تم منح حافز وعمولة نخالة لبعض العملاء خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بلغ نحو ٢٢.٤١٣ مليون جنيه (بنحو ٢٠.٦٤٠ مليون جنيه كحافز، ١.٧٧٣ مليون جنيه كعمولة بنسبة ٢١.٣% من قيمة عمولة الشركة من النخالة البالغة نحو ١٠٥.٢٧٠ مليون جنيه) يتم منحها طوال العام ويحدد الحافز الممنوح لكل عميل طبقاً لحجم مسحوباته وقد تم إلغاء الحافز الممنوح للعملاء اعتبارا من شهر مايو ٢٠٢٢وقد تبين في هذا الشأن: *استحواذ عدد ٩ عملاء فقط ذوي الملاءة المالية العالية على نسبة تزيدعن ٨٥% من حجم مبيعات النخالة وبهذا فقد الهدف الحقيقي لتوكيل الهيئة العامة للسلع التموينية للشركات في توزيع النخالة (ملك الهيئة) من حيث ضبط السوق وتخفيض	سياسه الشركة فى بيع منتج النخاله له اثر كبير فى نتائج الشركة حيث لا يحدث تكدس والاضرار المترتبه على هذا التكدس (فقد وزن وتلف وتحجر) مما يستدعى اعادة تدييرة بدخوله الانتاج مرة اخرى واعادة تعبئته ومخاطر تخزينه وما يتبعه من احتمال الاشتعال الذاتى وكذلك التأثير السلبى على التدفقات النقديه وللعلم يوجد بالشركة منافذ لبيع النخاله لجمهور المستهلكين. أما بخصوص استحواذ عدد ٩ عملاء على نسبه تزيد عن ٨٥% من حجم مبيعات النخاله فان لدى الشركة منافذ توزيع فى كل مواقع الشركة لمن يرغب فى شراء هذا المنتج .

الأسعار وخلق منافسة بين العملاء لسحب المنتج، خاصة أن هذا المنتج يعد مدخل أساسي في صناعة الأعلاف الحيوانية وأيضاً في ظل الأرتفاع الشديد في أسعار بيع النخالة خارج المنظومة ليصل سعر بيع الطن متجاوزاً ٧٠٠٠ جنيه للطن في حين أن السعر داخل المنظومة يتراوح بين ٣٨٠٠ جنيه إلي ٥٥٠٠ جنيه وفقاً لأخر توجيه وهو الأمر الذي يتطلب من إدارة الشركة بالاشتراك مع الهيئة العامة للسلع التموينية (مالكة النخالة) وضع ضوابط وإجراءات محكمة ومحددة في تسويق وتوزيع نخالة المنظومة حتي يتحقق الهدف من عدم زيادة السعر الرسمي المحدد والقضاء علي السوق الموازي .

وقد صدرت قرارات وتوجيهات وزارية من السيد معالي وزير التموين والتجارة الداخلية لتنظيم عملية شراء وبيع النخالة وبفحص ودراسة ومتابعة مدي التزام الشركة بتنفيذ تعليمات وتوجيهات وزارة التموين والتجارة الداخلية تبين لنا الآتي:

*عدم وجود قواعد وضوابط تنظيمية صادرة من الشركة تخص أعمال بيع وتوزيع النخالة في ضوء القرارات والتوجيهات الوزارية الصادرة في هذا الشأن ومنها قرارات السيد معالي وزير التموين والتجارة الداخلية أرقام (٧٦ في ٢٠٢٢/٥/٢٩، ١١ في ٢٠٢٢/٥/٣٠، ١٥ في ٢٠٢٢/٦/٥، ١٦ في٢٠٢٢/٦/٧ والتي تهدف في مضمونها إلى تنظيم أعمال بيع النخالة وكسر استحواذ عدد محدد من العملاء) والتي يجب أن تُعد وتعتمد تلك الضوابط من مجلس إدارة الشركة وتعُلن وبوضوح بكافة المناطق الجغرافية للشركة تطبيقاً لمبدأ الشفافية.

* مازال استمرار بعض عملاء النخالة في الاستحواذ على المستخرج من النخالة حيث وصلت نسبة الاستحواذ لهؤلاء العملاء إلى ٥١% خلال شهر يونيو ٢٠٢٢ وذلك بعد التوجيه الوزاري المشار إليه.

* منحت الشركة هؤلاء العملاء النخالة بناء علي عقود تم إبرامها معهم يعود بعضها إلي عام ١٩٩٩ كما تم إجراء ملاحق لتلك العقود في عام ٢٠٢١ رغم تعديل وتغيير المنظومة المالية عدة مرات حيث كانت الشركة تملك إنتاجها (دقيق، نخالة) بينما في الوضع القائم حالياً فأن كافة إنتاج الشركة ملك للهيئة العامة للسلع التموينية وتقوم الشركة بتسليمة بالكامل وتوزيعة لصالح الهيئة المذكورة، إلا أن الشركة أستمرت في تطبيق وتجديد وعمل ملاحق لعقود بيع

- يتم الصرف طبقا للتوجيه الوزارى المشار اليه ولا دخل للشركة فى هذا .
- يتم الصرف طبقا لاعتماد التموين وذلك للتكدس وشكوى الشركة للتموين لامتناع صغار العملاء للتقدم للشراء وذلك للشروط الواجب توافر للمستفيد هذه العقود ليست لها علاقه بملكيه الشركة للمنتج من عدمه .
هى عقود بيع بالعموله وذلك لضمان وسلامة عمليه البيع باكبر قدر من الامان للشركة.
- لا يتم الصرف الا بعد اعتماد التموين وهذا حصل نتيجة التكدس وعدم اقبال صغار العملاء لشراء المنتج مما ادى لصرف بعض العملاء حتى لا يتوقف الانتاج عن توفير الدقيق لجمهور المستهلكين .

النخالة والتي تنص في احد بنوده علي منح العسيل عمولة بنحو ثمانية جنيهات علي كل طن مبيعات بإجمالي نحو ١.٧٧٣ مليون جنيه رغم أنها لا تملك المنتج.

* صدر قرار وزارة التموين رقم (٧٦) في ٢٠٢٢/٥/٢٩ والذي منع فيه بيع النخالة للتجار وبدء العمل به منذ تاريخ صدوره إلا أنه تبين وجود تسليمات للتجار خلال الأيام من ٥/٢٩ حتى ٢٠٢٢/٥/٣١ بكمية قدرها حوالي ٨٥٥ طن.

* بالعودة لقرار وزير التموين رقم (٧٦) السابق الإشارة إليه ومادته رقم (١) والخاص بصرف نخالة خشنة لموردي القمح المحلي هذا الموسم بواقع ١٠ كيلو لكل أردب مورد وبحد أدني ١٢ أردب لكل طن بسعر للطن ٣٨٠٠ جنيه وعلى ذلك أن تضع الشركة في خطتها ضرورة توفير كمية حوالي ٢١ ألف طن نخالة في حدها الأدنى

بالإضافة إلى الكميات المسوقة من قبل الجهات الأخرى المنصوص عليها خاصة في ظل مد المدة المخصصة للاستلام حتى نهاية عام ٢٠٢٢.

*عدم وجود عدالة في التوزيع الخاص ببيع النخالة بين العملاء حيث تبين لنا بيع كميات كبيرة لبعض العملاء اعتماداً في ذلك على كونهم يزاولون تجارة الأعلاف (كميات تصل إلى أكثر من ٥٠٠ طن شهرياً) في حين بعض العملاء الذين يمارسون نفس النشاط لا يتجاوز كمية النخالة المنصرفة لهم حوالي ١٠ طن فقط فضلاً عن الكميات المسلمة لمصانع الأعلاف (شركة الإسكندرية للزيوت والصابون) ذات الملاءة المالية المرتفعة لا تتجاوز ١٠٠٠ طن.

* يتعين بحث ودراسة كل ما سبق مع إعداد الضوابط والأسس التنظيمية لأعمال توزيع وبيع النخالة علي أن تعتمد تلك الضوابط من مجلس إدارة الشركة علي أن تكون متفقة مع القرارات الوزارية في هذا الشأن، كما يجب إيضاح أسباب أرتفاع نسب أستحواذ عدد قليل من العملاء علي منتج النخالة في ظل عدم وجود قواعد وأسس لتنظيم أعمال بيع النخالة ورغم صدور التوجيهات والقرارات الوزاريه المنظمة لهذا الشأن، وكذا أسباب استمرار الشركة في إبرام عقود وتجديدها مع بعض عملاء النخالة بالرغم من عدم امتلاكها للمنتج بالإضافة لمنح هؤلاء العملاء عمولة، مع ضرورة بيان سبب مخالفة قرار وزير التموين والتجارة الداخلية في ٢٠٢٢/٥/٢٩ بشأن وقف البيع لتجار الأعلاف والعمل علي تنشيط أعمال التسويق بالشركة لتوسيع قاعدة العملاء خاصة أن النخالة ملك للهيئة العامة للسلع التموينية والشركة تعتبر موزع لها في ذلك.

*عقب الدكتور / عادل مختار عصفور (رئيس مجلس الادارة) بالاتي :
بالنسبة لحافز العمولة : الحافز الممنوح للعملاء العام السابق كان ٣٠ مليون والعام الحالي ٢٢ مليون أي انه يوجد ٨ مليون اقل ، والربع السنوى الاول (٧/١ حتي ٩/٣٠ /٢٠٢٢) لا يوجد أي حافز ممنوح للعملاء في تلك الفترة، ونوعد سيادتكم بانه خلال نهاية العام لن يمنح أي حافز باذن الله الا في حالات التكدس ، ونحن نلبي طلبات جميع العملاء والشركات ، لا يوجد أي عميل طلب ردة ورفضناه بالاضافه الي التوجيهات الوزارية الاخيرة قامت بتنظيم التوزيع من خلالها .

*رد السيد المحاسب / عماد وجيه (نائب اول مدير ادارة الجهاز المركزي):
يوجد ٩ عملاء يستحوذوا علي ٨٥% من انتاج الشركة !

*الرد للسيد المحاسب / ناصر مبروك (العضو المنتدب للشئون المالية والادارية):
بالنسبة لل٩ عملاء : يوجد في كل مطحن منفذ للبيع ، لا يتوجه اي عميل الي المنفذ الا عند وجود فرق سعر في السوق . فلا يوجد لدي احتكار لعميل محدد ، الذي يرغب في الشراء يتوجه الي المنافذ ، لكن هناك بعض العملاء الذين يتوجهون باستمرار لتجارتهم وظروف عملهم ، وفي الوقت الحالي التموين يسمح بالصرف لاصحاب الحيازات او سجل ، وقمنا بالالحاح علي التموين لكي تعطي التجار لان السعر كان منخفض بالاسواق .

*رد السيد المحاسب / عماد وجيه (نائب اول مدير ادارة الجهاز المركزي):
يوجد ٩ عملاء يستحوذوا علي ٨٥% من انتاج الشركة !

*مداخلة السيد المحاسب / مجدي الشاطر (العضو المنتدب المتفرغ لشئون المطاحن والسلع والمضارب)
تكدس الردة يسبب مخاطر لانها سريعه الاشتعال فيجب التخلص منها بسرعه ، من شهر مايو تم ايقاف الحافز والانتاج اصبح اقل ، والردة زادت علي الدقيق ٨٢% أصبحت ٨٧,٥% فبالتالي اصبحت النخالة قليلة في السوق ، بالرغم من ذلك لم يتم رفع سعرها لان زيادة سعرها سوف يترتب عليه زيادة اسعار الاعلاف

* رد السيد المحاسب / عماد وجيه (نائب اول مدير ادارة الجهاز المركزي):
هي تباع ب ٨٠٠٠الف او اكثر .

*مداخلة السيد المحاسب / مجدي الشاطر (العضو المنتدب المتفرغ لشئون المطاحن والسلع والمضارب)
هذا شئ اخر ، ده سوق سوداء

* رد السيد المحاسب / عماد وجيه (نائب اول مدير ادارة الجهاز المركزي):
احنا خلقنا سوق موازى .

*مداخلة السيد المحاسب / مجدي الشاطر (العضو المنتدب المتفرغ لشئون المطاحن والسلع والمضارب)
هي ممنوع ان تباع بسعر غير السعر المحدد من الوزارة

* رد السيد المحاسب / عماد وجيه (نائب اول مدير ادارة الجهاز المركزي):
هي بتخرج من المطحن بالسعر المحدد لكن بعد ذلك يوجد سوق موازى

*مداخلة السيد المحاسب / مجدي الشاطر (العضو المنتدب المتفرغ لشئون المطاحن والسلع والمضارب)
كل السلع لها سوق موازى

* رد السيد المحاسب / عماد وجيه (نائب اول مدير ادارة الجهاز المركزي):
ثان حاجه حضرتك في الفترة عندما حدث توجيه وزاري يمنع دخول التجار لعملية الشراء والبيع لم يكن هناك نخالة بالشركة ولا عملية تكدس

* رد السيد المحاسب / ياسر مختار (مدير عام -نائب مدير ادارة الجهاز المركزي):
الحافز الذى منحته الشركة لبعض التجار حوالي ٢٢ مليون حتي لايحدث تكدس للردة ، شركة كبيرة كشركة وسط وغرب الدلتا لديها قطاع تسويق فأعتقد ان التجار ال٩ الذين يأخذون الردة باستمرار يقوموا ببيعها مرة ثانية أي

ان السوق مفتوح لديهم ، أنا كشركة وسط وغرب الدلتا لدي امكانية لبيع الردة ، بمعني ..انني لو منحت مبلغ ال٢٢ مليون كحافز لقطاع التسويق ولموظفين الشركة لتسويق الردة اعتقد انه سوف ينجحوا بتسويقها بأقل من ذلك كثير .

* عقب السيد المحاسب / مجدي الشاطر (العضو المنتدب المتفرغ لشئون المطاحن والمضارب والسلع):

الفكرة في هذا الموضوع أن شركة وسط وغرب الدلتا هي الشركة الوحيدة التي لديها ٩ عملاء هم الوحيدون الذين يسحبون الردة اولا بأول ، سواء أنهم يبيعونها سوق سوداء او غيرها ، هؤلاء العملاء لديهم تجارة وسجل تجاري ، وأي شئ آخر مسئولية التفتيش التمويني .

* مداخلة السيد المحاسب / عمرو مختار (وكيل اول الوزارة مدير ادارة الجهاز المركزي):

الفكرة ليست أنهم يبيعوها سوق سوداء او خلافة ، انا اقصد ...انني كموظف انا ايضا تاجر مثلهم ، فلماذا أعطي لل٩ عملاء الردة وخصم من عمولتي ايضا وانا بامكاني ان ابيع مثلهم ، في حين ان لدي قطاع تسويق أي لدي مقدرة علي توزيع النخالة .

*الرد للسيد المهندس / عبدالعزيز شكري (الرئيس التنفيذي):

منذ فترة والمطاحن تنتج دقيق ٨٧,٥٪ ، والوزارة حددت ٣ جهات فقط لصرف الردة (موردين القمح -مصانع الاعلاف - تجار الاعلاف)ويتم الصرف تحت مظلة مديريات التموين في كل محافظة ، حاليا ..نحن لا نعطي لاي تاجر لان كل الصرف يتم بموجب جواب من مديرية التموين

*رد الدكتور / عادل مختار عصفور (رئيس مجلس الادارة):

والحافز لن يمنح الا في فترة التكدس فقط .

*رد الجهاز المركزي للمحاسبات :

يوجد عمولة قدرها ٨ جنيه ، هذه العمولة يجب دراستها لانها ليست من حق العملاء .

* مداخلة السيد المحاسب / مجدي الشاطر (العضو المنتدب المتفرغ لشئون المطاحن والمضارب والسلع):

وجود تكدس الردة خطر جدا فلابد من وجود عملاء لتصريفها

* رد السيد المحاسب / عمرو مختار (وكيل اول الوزارة مدير ادارة الجهاز المركزي):

السوق يسمح لي ببيعها الان أي لابد التحرك مع ظروف السوق، فعمولة ال٨ جنيه ليست لها أي داعي

*وقد عقب الدكتور / عادل مختار عصفور (رئيس مجلس الادارة):

سوف نراعي ذلك ويتم الدراسة ولن يمنح الحافز الا عند التكدس فقط .

*الرد للسيد المحاسب / ناصر مبروك (العضو المنتدب للشئون المالية والادارية):

يوجد فترة هدوء في الاسواق ، فتوجهت السيد / وكيل وزارة البحيرة والغربية لكي يسمح بالصرف للتجار وذلك بسبب المخاطر التي تترتب علي تكدس الردة ، ونحن حاليا لا نبيع أي طن الا بتعليمات وزارة التموين وهي التي تحدد الكميات منذ حوالي ٦ شهور .

* رد السيد المحاسب / عماد وجيه (نائب اول مدير ادارة الجهاز المركزي):

يجب الالتزام بقرارات وزارة التموين ، ويجب المتابعه مع وضع الضوابط ومراعاة الدرجات .

الملحوظة	الرد
بلغ الرصيد المدين للعميل شركة يونيفرت نحو ٦.٨٥٠ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ عن تعاملاته خلال العام رغم سابق تعامله مع الشركة وتبين ارتداد معظم الشيكات الواردة منه وتأخره في السداد وعدم تقديمة أي ضمانات وذلك خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ وقد ترتب على ذلك وقف الشركة	*تم السداد

للتعامل مع ذلك العميل، ودون مراعاة تلافي ما شاب التعاملات السابقة فضلاً عن اصرار التعامل مع ذلك العميل رغم وجود طلب متزايد علي منتج الدقيق الفاخر خلال فترة التعامل نتيجة الازدياد المطرد لأسعار المنتج والتي بلغت في ذروتها نحو ١١.٥ ألف جنيه للطن للبيع النقدي وقد تبين الآتي:

*التعامل مع العملاء دون وضع سياسة ائتمانية للبيع الآجل معتمدة من مجلس إدارة الشركة قبل بدء التعامل بحيث لا يقتصر التعامل بهذا النظام على الموافقات من بعض مسئولي الشركة دون مراعاة أحكام لوائح الشركة بشأن سلطات الاعتماد بالرغم من تكرار التنبيه على ذلك بالجمعيات العامة للشركة.

*عدم أبرام أية تعاقدات مع العميل والتي من شأنها أن تحافظ على حقوق الشركة تجاه العميل حال تعثره في السداد.

*عدم وجود أية ضمانات مقدمة من العميل بما يكفل جديته والتزامه بالسداد أو الحصول عليها حال تعثره في السداد.

*عدم قيام الشركة بدراسة الوضع المالي والملاءة المالية للعميل قبل التعامل معه حيث اكتفت الشركة في ذلك على المسئول الإداري أو الممثل القانوني للعميل (شركة يونيفرت).

*منح العميل أسعار البيع النقدي حيث يتم محاسبته بالسعر النقدي دون مراعاة عطلة الأموال والمتمثلة في فترات التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل والتي تجاوزت أكثر من ثلاثة أشهر فضلاً عن التأخر في تحصيل المديونية في ظل رفض الشيكات المقدمة من العميل.

*وبفحص الحساب المالي لتعاملات العميل والمحقق منه تبين الآتي:

- تم بيع كمية ١٠١٥ طن دقيق فاخر بأجمالي مبلغ نحو ٩.٠١٥ مليون جنيه بداية من شهر فبراير حتى يونيو ٢٠٢٢ بأسعار متفاوتة (٢٠٠ طن خلال شهر فبراير بسعر الطن ٧٠٠٠ جنيه، ٤٦٥ طن خلال شهري مارس وأبريل بسعر الطن ٩٠٠٠ جنيه، ٣٥٠ طن خلال شهري مايو ويونيو بسعر الطن ٩٨٠٠ جنيه) مقابل

حصول الشركة على شيكات آجلة تواريخ استحقاقها بعض مضي شهرين من استلام البضاعة. - بلغت جملة الشيكات المقدمة من العميل نحو ٥.١٣٥ مليون جنيه تم تحصيل نحو ١.٣٣٤ مليون جنيه بالإضافة إلى مبلغ ٦٩٢ ألف جنيه تم تحصيلها بأمر دفع والباقي والبالغ نحو ٣.١٠٩ مليون جنيه شيكات مرتدة لعدم كفاية الرصيد ولم يتم تحصيلها حتى تاريخه. - بدراسة وفحص تكلفة الفرصة البديلة في حالة عدم التعامل مع العميل المذكور عن حجم التعاملات والبالغة نحو ٩.٠١٥ مليون جنيه بفرض ايداعها بالبنك محققاً خلال فترة التعامل عائد بنحو ٢٨٩ ألف جنيه بالإضافة إلى وجود عطلة أموال لمبلغ نحو ٦.٩٣٧ مليون جنيه معطل منذ مارس ٢٠٢٢ لم يتم الحصول عليها حتى تاريخه وإعادة استثمارها. - لم نقف على الأسباب التي دعت الشركة إلى تخفيض مديونية العميل بمبلغ نحو ١٢٧ ألف جنيه تحت مسمي فرق سعر دقيق رغم عدم ألتزام العميل بالسداد وعدم سداد المديونية حتى تاريخه ورغم محاسبته بأسعار البيع النقدي ودون الأخذ في الاعتبار عطلة الأموال. * يتعين موافاتنا بأسباب أعادة التعامل مع ذلك العميل بالرغم من سابقة الأعمال الغير جيدة مع ضرورة اعداد قواعد ولوائح منظمة للبيع الآجل تعرض على مجلس إدارة الشركة لاعتماد أو تعديل تلك القواعد التي من شأنها تنظيم أعمال البيع بما يضمن حقوق الشركة مع العمل على تحصيل تلك المديونية حيث أنها تعتبر أموال معطلة.	

*مداخلة الجهاز المركزى :

رد الشركة عليهم كان بيتم السداد ولكن لا يوجد أي ضمانات للتعاقد ولا يوجد أي موافقة من مجلس الادارة علي هذا ولا يوجد أي التزامات بالجدية ولايوجد أي دراسة اعتمادية ، سياسة الشركة محددة انها تبيع نقدي ، نحن لا نعترض علي البيع ولكن يجب وضع دراسة معتمدة اعتمادية بذلك .

* رد الدكتور / عادل مختار عصفور (رئيس مجلس الادارة):

اننا سنراعي هذا باذن الله .

*رد الجهاز المركزى:

نحن نحتاج توصية بذلك

*وقد عقب الدكتور / عادل مختار عصفور (رئيس مجلس الادارة):

سنراعي ذلك وسنعرض علي مجلس الادارة واتخاذ الموافقة بذلك .

الملحوظة	الرد
ظهر رصيد العميل مطحن الشريف في ٢٠٢٢\٦\٣٠ مدين بنحو ٤.٠٥٩ مليون جنيه ودائن بنحو ٧.٥٨٨ مليون جنيه، وتتمثل مديونية العميل في قيمة ما قامت الشركة بسدادة للهيئة العامة للسلع التموينية نيابة عن العميل منذ عام ٢٠١٥ عن منظومة الخبز (أ، ب)، وبالنسبة للدائنيه فلم نقف على تحليل لها أو طبيعتها والتي ترجع إلى عام ٢٠١٤ وذلك وفقاً لأخر مطابقة تم إجراءها مع العميل المذكور عام ٢٠١٥، فضلاً عن عدم وجود أي تعاملات مالية على حساب العميل منذ عام ٢٠١٥. ويتصل بما سبق وجود ارصدة دائنة متوقفة منذ فترة لبعض العملاء لم نقف على طبيعتها تتمثل في نحو ٦.٣٦٨ مليون جنيه باسم مطحن بوريك الحجر، نحو ٤٢٤ ألف جنيه باسم مطحن أبو عوف. * يتعين في هذا الأمر موافاتنا بطبيعة الرصيد الدائن لهؤلاء العملاء واجراء التسويات اللازمة على هذا الحساب بالإضافة إلى الحفاظ على حقوق الشركة طرف العميل المدين والإفادة.	سوف تتم التسويه عند قيام الهيئة بسداد مستحقات المخابز عن تكلفه التصنيع الخاصه بالخبز وكذلك مطحن بوريك الحجر٠
– سبق الإشارة في تقاريرنا السابقة إلى عدم الاستغلال الأمثل للمبني الثقافي (الفندق والقاعة والكافية ومواقع أخري) لعدم وجود الكوادر المتخصصة لإدارة مثل تلك المشروعات ويتضح ذلك فيما يلي: *وجود مديونية علي السيد/ إبراهيم عبد الحكيم رزق المستأجر السابق للفندق السياحي والنادي الاجتماعي (شونة النصر بطنطا) بموجب العقد المؤرخ فى أبريل ٢٠١٢ وتتمثل تلك المديونية في القيمة الإيجارية المستحقة عن الفترة من يونية ٢٠١٢ وحتى مارس ٢٠١٧، بنحو ١٦.٨٤٨ مليون جنيه ورغم صدور أحكام قضائية نهائية لصالح الشركة في هذا الأمر إلا أنه لم تتمكن من تنفيذها حتى تاريخه. *مازالت النزاع القضائي القائم بين الشركة ومستأجر الفندق للسيد\ أحمد أبراهيم النوبي بشأن تعثر المستأجر عن سداد الالتزامات المستحقة عليه والمرتبطة بتأجير الموقع طبقاً للتعاقد والتي بلغت	– طبقا لنتائج العام الحالى يوجد تطور فى نتائج المبنى الثقافى بصورة جيدة ٠ – الشركة منتظرة تنفيذ الحكم عن طريق وحدة تنفيذ الاحكام وكذلك ادارة الشركة تسعى لتعظيم العائد على المال المستثمر فى هذا النشاط ونتائج العام المالى الحالى مبشرة ٠ – تم عمل قائمة تكاليف لهذا النشاط

نحو ٦٥٩ ألف جنيه (ايجار ستة شهور بالإضافة إلي نصيب المستأجر من المصروفات) وفقا لدعوي قضائية رقم ٧١٦ لسنة ٢٠٢٠ م ك طنطا ومحالة للخبراء ولم يحدد لها جلسة بعد. *ضعف العائد المحقق من الاستثمار في المبني الثقافي والبالغ نحو ٢٤.٦٢٢ مليون جنيه (الفندق والقاعات والكافية وصالة الجيم) خلال العام حيث بلغت مصروفاته خلال الفترة نحو ٢.٥٦٣ مليون جنيه مقابل إيراد بنحو ٣.٦١٣ مليون جنيه محققة ربح بنحو ١.٠٥٠ مليون جنيه بنسبة ٤.٢٦% من المال المستثمر. يتعين بناء على ما سبق: *ضرورة العمل على تعظيم العائد المحقق من ادارة تلك الاصول وإفراد قائمة تكاليف لذلك النشاط. *موالاة الدعاوى القضائية المتداولة فيما هو فى صالح الشركة والعمل على تحصيل مستحقاتها طرف الغير في ضوء الأحكام الصادرة لصالحها والإفادة.	

*الرد للسيد المحاسب / ناصر مبروك (العضو المنتدب للشئون المالية والادارية):
بالنسبة للمديونية : نحن أخذنا حكم نهائي ضد السيد / ابراهيم رزق وننتظر تنفيذ الاحكام وبالنسبة للسيد / احمد النوبي نحن نتابع المراحل القضائية ، بالنسبه لنتائج الاعمال : تم عمل اعتقد ان ٤,٢٦% هي نسبه جيدة في ظل ظروف كورونا ، ولوحضرتك اطلعت علي النتائج في الربع الاول ستلاحظ انها مبشرة، والسنة القادمة ستكون النسبة اعلي بإذن الله ٠

*مداخلة الجهاز المركزى:
بالنسبة لتنفيذ الاحكام ، يجب مراعاة سنوات التقاضي حتي لايسقط الحكم ٠

الملحوظه	الرد
يتضمن حساب الأرصدة المدينة نحو ٣٤٣,٧٦٨ ألف جنيه تمثل "عجوزات أمناء عهد بمبلغ نحو ٢٤٠ ألف جنيه، غرامات تموينية موقعة على قطاعات الشركة بمبلغ نحو ١٠٣,٧٢٣ ألف جنيه". *يتعين وضع القواعد والأسس التي تكفل تفعيل أعمال المراجعة والضبط الداخلي حتى يمكن الحد من هذه العجوزات والغرامات وعدم تكرارها٠	سوف يتم اخذ الملاحظة عين الاعتبار ٠
نرى كفاية المخصصات للأغراض المكونة من أجلها فى ضوء المستندات والدراسة المُقدمة لنا من الشركة لمواجهة الالتزامات المختلفة في ٢٠٢٢/٦/٣٠، ونشير إلى ما يلي:	تمت الاحاطة

*بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها نحو ١٨٢,٧٩٧ مليون جنيه منه ما يلي: أ - مبلغ نحو ١٧٩,٨ مليون جنيه تحت حساب ضريبة المبيعات على إيرادات القمح المطحون بمنظومة الخبز الحر (نخالة منظومة) من ٢٠١٣/٣/١ وحتى ٢٠١٧/٧/٣١ فى حين تبلغ ضريبة المبيعات طبقاً للتوجيهات الوزارية وخطاب وزارة المالية وما تم احتسابه بمعرفة الشركة نحو ٢٦٢.٦٣٧ مليون جنيه عن هذه الفترة، وقامت الشركة بإثبات سداد مبلغ ٦٦.٨٩٣ مليون جنيه تحت حساب الضريبة على أساس تكلفة الطحن ١١٢.٥ جنيه للطن (تكلفة الطحن للمدعم فقط) عن الفترة سالفة الذكر بالإضافة لنحو ١٥ مليون جنيه تم سدادها هذا العام تحت حساب الضريبة ليصبح موضوع الخلاف هو ١٨٠.٧٤٤ مليون جنيه. ب - مبلغ ٣ مليون جنيه لمواجهة ضريبة الدخل عن الأعوام من ٢٠١٦/٢٠١٥ حتى ٢٠١٩/٢٠١٨ والتي لم يرد نماذج ربط لها، بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة – حيث لا يوجد أي ألتزام قانوني أو حكمي قائم على الشركة في تاريخ أعداد القوائم المالية (طبقاً لما جاء بالفقرات من ١٠ حتى ١٣) وكذا بالمخالفة للفقرة ١٤ من المعيار – الاعتراف -. *يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما ورد بعاليه وذلك برد المخصص حتى لا يمثل احتياطي سرى.	

*الرد للسيد المحاسب / ناصر مبروك (العضو المنتدب للشئون المالية والادارية):
في ضوء المحاسبات عن كل فتره ، يوجد احتمالية وجود فروق في ظل النواتج والفروق الحسابية حوالي من ٢مليون: ٤ مليون فروق في كل فترة.
*مداخلة الجهاز المركزى :
احتمال ..... يعتبر مخالف للمعايير لانه لا يوجد التزام قائم قانوني
* الرد للسيد المحاسب / ناصر مبروك (العضو المنتدب للشئون المالية والادارية)
سوف يعاد مراجعه المخصص.

الملحوظة	الرد
تم تدعيم مخصص المطالبات والمنازعات بمبلغ ٧ مليون جنيه ليصبح رصيد المخصص المذكور ٧ مليون جنيه وذلك لمقابلة التزامات وقضايا عمالية	مخصص الغرامات التموينية مكون لمقابله الغرامات المتوقعه على بعض المطاحن فى ضوء السوابق

مقامة ضد الشركة وعقوبات مطاحن (بمبلغ ٢ مليون جنيه، ٥ مليون جنيه) وقد بلغ الالتزام المحتمل للقضايا العمالية طبقاً لدراستنا وإفادة الشئون القانونية بالشركة نحو ١.٣ مليون جنيه، كما لا يوجد أي التزام قائم على الشركة لمقابلة العقوبات الموقعة على المطاحن في ٢٠٢٢/٦/٣٠ الأمر الذي نري معه تخفيض المخصص بنحو ٥.٧ مليون جنيه ليقابل الالتزام القائم وذلك طبقاً لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) الخاص بالمخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة ببنوده من (١٠ إلي ١٤) وحتى لا يمثل احتياطي سري. *يتعين الالتزام بما جاء بمعايير المحاسبية المصرية مع إجراء التسويات اللازمة في هذا الأمر.	
مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن تضمن الالتزامات طويلة الأجل فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ المبالغ التالية: - مبلغ ٣.٩٤٤ مليون جنيه يتمثل في (نحو ١.٨٥٥ مليون جنيه منذ ١٩٨٦/١٩٨٥ حتى ١٩٩١/١٩٩٠ عبارة عن بواقي الحصص النقدية، نحو ٢.٠٨٩ مليون جنيه حصة العاملين عن الخدمات المحلية والمركزية ١٥%) رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠١٩/١٠/١٦ بموالاة الشركة القابضة للصناعات الغذائية للحصول على القرارات المنظمة للتصرف فى تلك المبالغ وذلك في ضوء ما تقضي به المادة رقم (١٩٦) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته، وكذا القرارات المنظمة والصادرة من رئاسة مجلس الوزراء في هذا الأمر. * يتعين تنفيذ ما ورد بتوصية الجمعية العامة للشركة ودراسة تلك الأرصدة وفقاً لما تقضى به الأحكام والقواعد القانونية بشأن الحصص النقدية وحصة العاملين. - نحو ١.٥٩٤ مليون جنيه تمثل قيمة المسدد تحت حساب قيمة أرض قشعمي بمدينة دسوق البالغ قيمتها نحو ٤.٥ مليون جنيه (بمعرفة الشركة القابضة للصناعات الغذائية). * يتعين ضرورة متابعة الإجراءات القانونية لتحصيل المستحق للشركة .	سوف يتم التسوية فى ضوء القواعد القانونية.

*الرد للسيد المحاسب / ناصر مبروك (العضو المنتدب للشئون المالية والادارية):
سيتم عمل مذكرة بالقطاع القانوني ويتم اعتمادها من مجلس الادارة وعرضها علي الجمعية باذن الله ٠

*عقب الجهاز المركزى بالاتى :

نتمني بعرض تلك الملاحظة علينا وعلي الشركة القابضة٠

الملحوظة	الرد
أسفرت مراجعة حسابات الموردين عن الآتي: - تضمن حساب الموردين (المدين – الدائن) العديد من المبالغ المتوقفة منذ أكثر من عام منها على سبيل المثال: (المبلغ(جنيه) | بيان) (٢٢٧٣٤٧) | مطحن الاتحاد (اجرة تصنيع خبز) (٨٠٩٥) | شركة الحديد والصلب (١٥٠٠٠٠) | محمد فريد محمود المحامى - يتعين دراسة تلك الأرصدة وإجراء التصويب اللازم في ضوء ذلك	فرق تكلفة تصنيع الخبز مستحق للشركة سوف يتم سدادها عند قيام الهيئة بسدادها لمطحن الاتحاد سوف يتم دراستها من خلال لجنه دراسة الأرصدة المدينة والدائنة دفعه من حساب أتعابه وفقا للعقد
تضمن حساب الهيئة العامة للسلع التموينية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣٧.٨٩٣ مليون جنيه رصيد (دائن) تحت مسمي نخالة خشنة ٨٢% مرحلة منذ عدة سنوات لم نقف على طبيعتها وموقف الهيئة منها في ظل عدم ورودها في مطابقات التي تم إجرائها مع الهيئة المذكورة. • يتعين إجراء المطابقة اللازمة على الرصيد المشار إليه وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه المطابقة ٠	تمت المطابقه ٠

*الرد للسيد المحاسب / ناصر مبروك (العضو المنتدب للشئون المالية والادارية):
تمت المطابقة مع كل مستحقات الهيئة عن كل تعاملاتنا ، وهذا المبلغ تمت مراجعته شخصيا مع سيادتكم ، واكدت انه يخص الشركة وهذا المبلغ تمت مراجعته مع سيادتكم ٠

الملحوظة	الرد
لم يتم اجراء المطابقات اللازمة مع كل من: - الشركة القابضة للصناعات الغذائية – حساب جاري الشركات الشقيقة- والبالغ رصيدها الدائن والبالغ نحو ٣,٤٤٤ مليون جنيه. - الشركة العامة للصوامع – حساب العملاء – والبالغ رصيدها المدين نحو ٣.٧٣٤ مليون جنيه.	تمت المطابقه

* يتعين أجراء المطابقات اللازمة في هذا الشأن حيث أنها تعتبر من أدلة الإثبات، واجراء التسويات الواجبة في ضوء ما ينتج عنها.	
تضمنت حسابات دائنة أخرى (دائنون بمبالغ مستقطعة من العاملين) نحو ٢٦٦ ألف جنيه (مدين) يمثل مديونية على اللجنة الرياضية قيمة مسحوبات اللجنة من مخبز طنطا بالشركة دون وجود أية موافقات أو سداد لتلك المديونية. • يتعين الدراسة وإجراء التسويات اللازمة.	يتم تسويتها من حصه اللجنه فى توزيع الارباح .
تم تحميل مصروفات الفترة بمبلغ نحو ٣٥ مليون جنيه قيمة مكافأة تعادل أجر ٨ أشهر والتي لم يتم عرضها على مجلس إدارة الشركة للموافقة على منحها للعاملين بالشركة تصرف لهم على الأجر الأساسي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مع أرباح عام ٢٠٢٢/٢٠٢١. والأمر معروض على الجمعية العامة للشركة لاتخاذ القرار المناسب	الامر معروض على الجمعية العامة للشركة
بلغت قيمة أجرة طحن الأقماح التموينية لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية نحو ٦١٧,٥٣٨ مليون جنيه (بحساب إيرادات تشغيل للغير) وذلك محسوباً على أساس كمية مطحونة قدرها ١٣٤٣٨٦٣ طن قمح خلافاً لما هو وارد بمحاضر تصافي المطاحن في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والبالغ الكمية بها ١٣٣٨٣٤٤ طن قمح ٢٤ قيراط (خاصة أن المطابقات السابق إجرائها مع الهيئة العامة للسلع التموينية أثبت بها أن المحاسبة تمت علي أساس ٢٤ قيراط) بفرق قدره حوالي ٥٥١٩ طن بلغ نصيبها من إيرادات تشغيل للغير نحو ٢,٠٦١ مليون جنيه بالخطأ، الأمر الذي يستوجب معه تخفيض تلك الإيرادات بذلك المبلغ مع مراعاة تعديل قيمة الضريبة المضافة المحسوبة في ضوء ما سبق. • يتعين إجراء التصويب اللازم حتى تظهر نتائج الأعمال على حقيقتها..	تقوم الهيئة بالمطابقه على هذا الأساس بارادة منفرده

*الرد للسيد المحاسب / ناصر مبروك (العضو المنتدب للشئون المالية والادارية):

تمت المطابقة مع الهيئة علي اساس ٩٨ وتم الاتفاق علي نسبة بارادة منفردة منه تحسبا انها تكون لصالحه .

*مداخلة الجهاز المركزي للمحاسبات :

انتم الشركة الوحيدة التي تفعل ذلك .

*الرد للسيد المحاسب / ناصر مبروك (العضو المنتدب للشئون المالية والادارية):

كل الشركات تفعل ذلك

* مداخلة السيد المحاسب / مجدي الشاطر (العضو المنتدب للمطاحن والمضارب والسلع):

لا يوجد شئ اسمه إرادة منفردة ، ١+١ = ٢ لذلك يتم عمل مذكرة للشركة القابضة ونحن سنقوم بعرضها علي السادة المحاسبين .

رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وأخرها فى ٢٠٢١/١٠/١٧ بالعمل على تطوير نظام التكاليف المتبع بالشركة إلا أن الوضع ما زال قائماً بشأن أن نظام التكاليف المتبع يفي فقط بأغراض تقييم المخزون ويتضح ذلك من الآتي: *عدم وجود قائمة تكاليف خاصة بنشاط الاستثمار العقاري والخاص بإدارة الفندق والقاعات. *عدم قيام الشركة بوضع معدلات معيارية لعوامل الإنتاج (مواد تعبئة وتغليف، كهرباء، مياه) لكل طن قمح مطحون وطن المكرونة من (الطاقة الكهربائية، الدقيق الفاخر، رولات البلاستيك والأكياس لتعبئة الطن، سولار) الأمر الذي يضعف الرقابة على الاستخدامات وقياس الانحرافات. الأمر الذي نوصي معه على إعادة النظر فى قوائم التكاليف والعمل على تطويرها لإظهار مخزون وربحية الأنشطة خلال الفترة على حقيقتها مع وضع المعدلات المعيارية لقياس كفاءة الأنشطة وتحديد الانحرافات أن وجدت وكذا مساعدة متخذي قرارات تسعير المنتجات إعادة تقييم مخزون الإنتاج التام فى ضوء ذلك. عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف مباشرة وغير مباشرة طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه. يتعين وضع نظام للتكاليف البيئية	سوف يتم اخذ الملاحظة عين الاعتبار

* رد الجهاز المركزي بالاتي :
مبلغ ٥٢,٥٠٠مليون ليست حسابات جارية ولكنها ودائع مربوطة، فحضرتك كده كده رابطها ، فكر الادارة يختلف عن فكر الافراد ، فكر الافراد انه يضع امواله في البنك وتعود عليه بعائد ولكن درجه المخاطرة ضعيفة ، لكن فكر الادارة ان تستثمر اموال بهذا الحجم فلابد من المحافظة علي قيمة العملاء ، وحضرتك تري ان الذي سيغطي قيمة التضخم هذا ، ان اضع الفلوس بالبك ، قد يؤثر القوى الشرائية فبالتالي يجب اعادة التفكير في كيفية استثمار المبالغ مرة ثانية

*الرد للسيد المحاسب / ناصر مبروك (العضو المنتدب للشئون المالية والادارية):
سيتم وضعها عين الاعتبار ٠

الملحوظة	الرد
بلغ الفائض المحقق قبل الضريبة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢٧٤,١٩٤ جنية وقد ساهمة الإيرادات العرضية والبالغة نحو ٧٦,٦٥٩ مليون جنيه (الفوائد الدائنة، الإيرادات والأرباح المتنوعة) بنسبة كبيره في تحقيق الفائض وبنسبة ٣٣.٦%. وإذا ما أخذ في الاعتبار انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية (دولار أمريكي) وما يتبعه ذلك من انخفاض القوي الشرائية للجنيه فأن العائد الظاهر بالدفاتر على الأموال المستثمرة لا يعبر في حقيقته عن تحقق أرباح إذا ما تم مقارنته بانخفاض القيمة الحالية للأموال والجدول التالي يوضح ذلك:	سوف يتم اخذ الملاحظة عين الاعتبار ٠

القيمة بالمليون جنيه

الاموال المستثمرة	العائد	الاموال المستثمرة والعائد المحقق	القيمة الحالية للاموال المستثمرة والعائد وفقا لاسعار صرف الدولار فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ (سعر صرف الدولار ١٨,٧٣ جنيه)	نسبه الانخفاض٪
٥٢٥,٠٠٦	٥٢,٥٠٠	٥٧٧,٥٠٦	٥٢٤,٦٦٩	١٠

وعلي ما سبق فأن معدل الاستثمار الذي تتخذه الشركة (ودائع البنوك) لم يساهم في الحفاظ على القيمة الحالية لأموال الشركة أو الارتقاء بها وبناء عليه فأن الوضع الحالي لإدارة الشركة لمحفظتها المالية لا يعد الأفضل.

* يتعين ضرورة الارتقاء بالفائض المحقق من الأنشطة الرئيسية بما يتناسب مع الطاقة المتاحة وإمكانيات الشركة، إعادة دراسة جدوى كيفية إدارة واستثمار أموال الشركة ٠

الرد للسيد المحاسب / ناصر مبروك (العضو المنتدب للشئون المالية والادارية):

رقم السيولة هذا بامكاني ان اتصرف فيه خلال ١٥ يوم يتم سداده ، وهذا آمن شئ لنا خلال السنتين الماضيتين فلا احد يعلم بالتغيرات ، فالمعيار الخاص بالدولار تغير ، ولكي اقوم بشراء خامة بسعر ١٠٠ جنيه وتصبح قيمتها بعد ذلك ٩٠ جنيه ، في ذلك الوقت ستقوم بمحاسبتي علي ذلك ، فنحن نخاول بقدر الامكان ان نوجد طريقه تعود بالنفع

الملحوظة	الرد
أسفرت بعض أنشطة الشركة عن خسائر بلغت نحو ٤٢,٤٢٠ مليون جنيه تتمثل فيما يلي: • نحو ١٧,٨٠٥ مليون جنيه خسائر نشاط الخبز • نحو ٦,٤٦٨ مليون جنيه خسائر نشاط المكرونة. • نحو ١٨.١٤٧ مليون جنيه خسائر الصوامع. وترجع أسباب خسارة أنشطة الخبز والمكرونة إلى عدم مراعاة الاحتياجات الفعلية للعمالة بكل موقع ونشاط الأمر الذي أثر في تحمل تلك الأنشطة لأعباء إضافية (بلغت تكلفة العمالة بمصنع المكرونة نحو ٢١٣٨ جنيه / للطن بنسبة ٢٠.٥% من إجمالي التكلفة لعدد ٧٧ عامل) أو عدم تحملها لنصيبها في المصروفات الفعلية نتيجة وجود ارتفاع (نقص) في أعداد العمالة ببعض الأنشطة مثال نشاط الطحن علي مستوي القطاعات ويلاحظ فيه أنه بالرغم من ارتفاع الإنتاجية ببعض القطاعات رغم انخفاض الأجور بها التي تعد أساس في توزيع التكاليف غير المباشرة، الأمر الذي يزيد من تحمل القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة والعمالة الكثيفة لمزيد من الأعباء الغير مباشرة مما يساهم على انخفاض ربحيتها أو زيادة خسارتها بشكل غير صحيح. يتعين دراسة وإعادة هيكلة الخلل في توزيع العمالة على الوحدات الإنتاجية وفقاً للاحتياجات الفعلية للأنشطة واتخاذ الإجراءات والتدابير الواجبة التي من شأنها النهوض بأنشطة الشركة وتعظيم العائد منها مع العمل على ترشيد التكلفة والاستفادة من الطاقات الإنتاجية المتاحة، مع ضرورة أعداد دراسات الجدوى اللازمة قبل الاستثمار في المشروعات.	- ويرجع ذلك إلى ارتفاع عناصر التكلفة بقرارات سيادية ويرجع ذلك الي ارتفاع عناصر التكلفة وخصوصا الخامات الرئيسية فى الإنتاج والمنافسة الشرسة مع القطاع الخاص - لا يوجد نشاط تخزين
لم تقم الشركة بالإفصاح عن التسويات غير النقدية التي أجرتها لأرصدة العملاء والأرصدة المدينة وأرصدة الدائنون والأرصدة الدائنة ليتسق التغيرات الظاهرة بقائمة التدفقات النقدية مع أرصدة تلك الحسابات بالقوائم المالية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤) والخاص بقائمة التدفقات النقدية .	سوف يتم الافصاح بالقوائم المعدلة

أعمال البيئة والأمن الصناعى: أسفر فحص الآثار البيئية وسلبياتها لدى الشركة عن مخالفة الإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ على البيئة طبقاً للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ من حيث: -عدم وضع الأغطية للسيور والتروس وبعض المعدات للحد من الحوادث ببعض المطاحن. -عدم تشغيل أجهزة شفط الهواء ببعض المطاحن. -وجود أسلاك كهربائية خارج الحائط وغير معزولة ببعض وحدات الشركة. -عدم استخدام العاملين لأجهزة الوقاية الشخصية. -انتشار الأتربة والمخلفات ببعض مطاحن ومخازن الشركة. -عدم وجود خريطة لتوزيع أجهزة الإطفاء داخل بعض مطاحن ومواقع الشركة. -عدم تدعيم الإضاءة والإنارة ببعض وحدات الشركة. -وجود بعض التشققات بحوائط وأسقف بعض المخازن وظهور حديد التسليح منها. * يتعين الالتزام بأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩.	تم تلافى جميع هذه الملاحظات فى ظل قيام الشركة بتوفيق أوضاع مطاحنها وصوامعها وفقا لتقرير اللجنه المشكلة بمعرفه دوله رئيس الوزراء وكذا الهيئة القومية لسلامة الغذاء والمرور الدورى من الامن الصناعى.
ضعف بعض نظم الرقابة والضبط الداخلية ومنها: • شراء قطع الغيار بالأمر المباشر وشراء بعض الأصناف من السلفة رغم عدم الحاجة إليها لوجود أرصدة لها بالمخازن. • عدم وجود سياسات إئتمانية معتمدة من مجلس الإدارة لاعتماد البيع الآجل للعملاء. • عدم مراعاة الدقة وإعداد دراسات الجدوى اللازمة قبل البدء في تنفيذ المشروعات الاستثمارية بالشركة. • تكرار شراء العديد من ذات الأصناف خلال فترات متقاربة مما أدي إلى تفاوت الأسعار. • تعطل عدادات بعض السيارات مما يؤثر على إحكام الرقابة على استخدام الوقود. • عدم إمساك دورة مستندية لمخلفات	• سوف يتم اخذ الملاحظة عين الاعتبار • يرجع ذلك لظروف السوق وارتفاع الاسعار عالمية ويتم الشراء وفقا للحاجة الفعلية • السيارات الحديثه العدادات تعمل بكفاءه والاسطول القديم يصعب اصلاح تلك العدات نظرا لقدم تلك الموديلات • يوجد دورة مستنديه تتمثل فى علم وزن الكميات المسلمة وكذا اخطار ورود بوابه ومحضر تسليم يتم من خلال لجنه مشكله لذلك

الطحن وناتج الغربلة بمطاحن الشركة وكنسة عجينة مصنع المكرونة وعدم إثباتها ببيانات الإنتاج اليومية مع أثبات الكميات فقط عند البيع	

الرأي:

وفيما عدا تأثر ما تقدم والأمور المبينة بتقريرنا عاليه فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها تعبر عندئذ بعدالة ووضوح فى كل جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا فى ٣٠ يونية ٢٠٢٢ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.
- البيانات الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التي تثبتها مثل تلك البيانات.

**ثم دعا الدكتور / عادل مختار عصفور – رئيس الجمعية العامة للشركة السيد الأستاذ مراقب الحسابات القانوني للشركة لعرض التقرير.

بسم الله الرحمن الرحيم ...

السادة / مساهمى شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا (شركة مساهمة مصرية)

تقرير عن القوائم المالية:

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا(شركة مساهمة مصرية) خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، والمتمثلة فى قائمة المركز المالي فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات ٠

تم مراجعه القوائم المالية المنتهية في ٣٠ /٢٠٢١/٧/ بواسطة الاستاذ / عبدالرسول عبدالهادي والذي اصدر تقرير غير متحفظ ٠

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية:

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأي على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية.

وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشاة ، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية .

*الرأي :

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

ومن رأينا ان القوائم المالية المشار اليها يأعلاه تعد بعدالة ووضوح بكل جوانبها لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا في ٣٠ /٦/ ٢٠٢٢ وعن نتيجه نشاطها وتدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية

*تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمات الاخري :

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هووارد بتلك الحسابات، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض وقد تم جرد المخزون بمعرفة ادارة الشركة طبقا للاصول المرعية.

*هذا تقرير مراقب الحسابات غير متحفظ ونظيف طبقا لقانون الرقابة المهنية ، تقرير يقدم لهيئة الرقابة المالية ، تقرير تأكد مستقل عن تقرير حوكمة الشركات المقيمة بالبورصة .

تقرير تأكد مستقل
علي تقرير حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة

إلي السادة / مساهمي شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا
إلي السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود علي إعداد تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا (شركة مساهمة مصرية) عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ طبقاً للنموذج الصادر من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية المعد وفقاً للدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ المؤرخ في ٢٦ يوليو ٢٠١٦

مسئولية الإدارة

إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد وعرض تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات والقوانين والقرارات ذات العلاقة كما هو موضح في تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة كما أن مسئولية الإدارة تمتد إلي تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها .

مسئولية المراجع

تنحصر مسئوليتنا في إجراء مهام التأكد المحدود علي إعداد تقرير الالتزام بقواعد الحوكمة وإبداء استنتاج في ضوء الأعمال التي تم أداءها وقد قمنا بمهام التأكد المحدود علي إعداد تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) " مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية " ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهنية بما فيها متطلبات الاستقلالية وتخطيط وأداء عملية التأكد للحصول علي استنتاجاً بأن تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة خالي في إعداده من أية تحريفات هامة ومؤثرة .

وتشمل مهام التأكد المحدود لإعداد تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة الحصول بصورة أساسية علي الأدلة من واقع الإطلاع والاستفسارات من الأشخاص المسئولين عن إعداد تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة والإطلاع علي المستندات عندما يكون ذلك مناسباً وغيرها من إجراءات جمع الأدلة المناسبة .

إن إجراءات جمع الأدلة تعتبر محدودة أكثر عنها في مهمة للتأكد المناسب وأنه بناء علي ذلك يتم الحصول علي تأكد أقل في مهمة تأكد مناسب ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة بتوفير أساس لاستنتاجنا .

وقد أعد هذا التقرير لتقديمه إلي الهيئة العامة للرقابة المالية بناء علي تكليف إدارة الشركة وليس لأي غرض آخر وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي اعد من اجله

الاستنتاج

وفي ضوء الإجراءات المطبقة لم ينم ألي علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ المشار إليه أعلاه لم يعد في جميع جوانبه الهامة طبقاً لقواعد الحوكمة استناد الي التعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات .

ونورد فيما يلي الملاحظات التي أسفرت عنها أعمال المراجعة:

الملحوظة	الرد
راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا(شركة مساهمة مصرية) خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، والمتمثلة فى قائمة المركز المالي فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات ٠ تم مراجعه القوائم المالية المنتهية في ٣٠ /٧/ ٢٠٢١ بواسطة الاستاذ / عبدالرسول عبدالهادي والذي اصدر تقرير غير متحفظ ٠	تمت الإحاطة

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية:

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأي على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن

القيم والإفصاحات فى القوائم المالية.

وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشاة ، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية .

***الرأي :**

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

ومن رأينا ان القوائم المالية المشار اليها يأعلاه تعد بعدالة ووضوح بكل جوانبها لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا في ٣٠ /٦/ ٢٠٢٢ وعن نتيجه نشاطها وتدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية

***تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمات الاخري :**

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض وقد تم جرد المخزون بمعرفة ادارة الشركة طبقا للاصول المرعية.

*هذا تقرير مراقب الحسابات غير متحفظ ونظيف طبقا لقانون الرقابة المهنية ، تقرير يقدم لهيئة الرقابة المالية ، تقرير تأكد مستقل عن تقرير حوكمة الشركات المقيمة بالبورصة .

- شكرا للسيد المحاسب / احمد فؤاد الوطن المراقب القانوني للشركة ٠

والان قرارات الجمعية العامة العادية لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٦ م للنظر في اعتماد القوائم المالية ٢٠٢٢/٦/٣٠م٠

١ - التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط ونتائج أعمال الشركة عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١
٢ - اعتماد تعيين السيد الأستاذ / احمد فؤاد الوطن مراقبا لحسابات الشركة اعتبارا من٢٠٢٢/٦/٢٨ بأتعاب سنويه قدرها (٣٠) ثلاثون ألف جنيهاً غير شامله الضريبه ٠
٣ - النظر فى تقريري السادة مراقبي الحسابات والتصديق على رد الشركة عليهما ٠
٤ - الإحاطه بتقرير الحوكمة عن العام المالي المنتهى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠
٥ - المصادقة على قائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والقوائم المالية والحسابات الختامية للشركة عن العام المالى المنتهى في ذات التاريخ ٠
٦- الإحاطة بما حصل عليه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من رواتب ومكافآت وبدلات خلال العام المالى ٢٠٢١ /٢٠٢٢ ٠
٧- الموافقة على :

* قائمة توزيعات الأرباح المقترحة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بمراعاة أن تكون حصة المساهمين ١١٢ر٥٠٠ مليون جنيه بواقع ١٥ جنيه للسهم وذلك على النحو التالى :

القيمة بالألف جنيه

كلى	جزئى	البيـــــان
	٢١٤٦٢٣٠٠٠	الفائض بعد الضريبة
	(١٦١٧٥٢٥٧)	أرباح أو خسائر مرحله
	-	فائض حصة مجلس الإدارة
١٩٨٤٤٧٧٤٣		الأرباح الصافية
		إحتياطيات
	١٩٨٣٨١٨٦	إحتياطى قانونى
	١٤٩٤٤٥٦١	إحتياطى نظامى
	٦٥٨٨١	إحتياطى رأسمالى
٣٤٨٤٨٦٢٨		
		باقى التوزيعات
	٤٨٥٧٦٠٠٠	توزيعات العاملين
	١١٢٥٠٠٠٠٠	توزيعات المساهمين
		(بواقع ١٥ جنيه للسهم)
	١٤٥٠٠٠٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
	١٠٧٣١١٥	توزيعات أخرى
		(٠,٥ ٪ النشاط الرياضى)
١٦٣٥٩٩١١٥		

* الموافقة على صرف مكافأة مجلس الإدارة من الحصة المدرجة بقائمة توزيعات الأرباح عن العام المالى المنتهى في ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

٨ - إحاطة الجمعية العامة بقرار مجلس الإدارة بشأن منح العاملين :-

أ- العلاوة الدورية بنسبه ٧٪ من الأجر الاساسى اعتبارا من ٢٠٢٢/٤/١ ٠

ب- منحه بنسبه ٨٪ من الأجر الأساسي تصرف شهريا طبقا للقانون رقم ١٦ لسنه ٢٠٢٢ علي أن تدرج ضمن عناصر الأجر المتغير ٠

٩ - اعتماد التبرعات التي تمت خلال العام المالي ٢٠٢١ /٢٠٢٢ بمبلغ ٤٣٩٥٠ جنيه والترخيص لمجلس الإدارة بمنح تبرعات جديدة خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه ٠

١٠ - الموافقة على تجديد تعيين السيد الأستاذ/ أحمد فؤاد الوطن مراقبا لحسابات الشركة عن العام المالي ٢٠٢٢ /٢٠٢٣ بنفس أتعاب العام السابق ٠

١١ - الموافقة على إستمرار العمل بقرار الجمعية العامه السابقة بشأن تحديد الراتب المقطوع للسيد رئيس مجلس الإدارة غير المتفرغ وبدلات الحضور والإنتقال لجلسات مجلس الإدارة لكل من رئيس وأعضاء المجلس .

مع مراعاة :-

* ألا يزيد ما يتقاضاه كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من بدلات الحضور ومصاريف الإنتقال عن خمسة عشر جلسة سنوياً .

* ألا يتجاوز بدل الجلسة لعضو اللجنة التي تشكل من أعضاء مجلس الإدارة عن قيمة بدل الحضور المقرره لمجلس الإدارة شهرياً على ألا يزيد ما يتقاضاه عن عدد أربعة جلسات للجنة الواحدة سنوياً.

* إستمرار العمل بما تقرر من الجمعيات العامة السابقة للشركة للرئيس التنفيذي والأعضاء المنتدبين من المزايا والخدمات المقرره للعاملين بإستخدام السيارة والعلاج .

١٢ - إخلاء مسئولية مجلس الإدارة عن العام المالي ٢٠٢١ /٢٠٢٢ ٠

- وقد فوضت الجمعية السيد / مصطفي القباني والسيد / محمد القاضي فى توثيق واعتماد محضر اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة لدى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ومصلحة الشهر العقارى بوزارة الاستثمار وإنهاء إجراءات التوثيق ٠

((وانتهي الاجتماع علي ذلك ، حيث كانت الساعه الخامسة مساءا))

رئيس الجمعية العامة للشركة

" دكتور / عادل مختار عصفور